جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز لفترة 2020/2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم مالية ومحاسبة
تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين:

- تشيكو فايزة
- بلعربي خولة

تحت إشراف الأستاذ:

سماي علي

السنة الجامعية 2020/2019

الشكر

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبتوفيقه تتحقق الغايات ، أحمده سبحانه و تعالى و أشكره على أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع ، و أسأله عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقني إلى ما فيه الخير و الصلاح ، و ما يحبه و يرضاه في الدنيا و الآخرة .

أتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف "سماي علي" لما قدمه لنا من توجيهات و نصائح حتى يرى هذا العمل النور.

كما نتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذا العمل المتواضع.

و كل من كانت له يد المساعدة على إتمام هذا العمل .

كما لا ننسى أن نتقدم بالتحية و الشكر

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الذين رافقونا طيلة مسيرتنا الدراسية.

الإهداء

الإهداء

إلى من كنت أرجو أن يسعد قلبي برؤية سماحة وجهه، و التغني بحسن خلقه، **والدي العزيز** رحمه الله سبحانه و تعالى و بلغه الفردوس الأعلى.

إلى نبع الحنان و العطاء، إلى الشمعة المضيئة في حياتي، والتي أعجز أن أوفيها معروفها و تضحياتها أمي الغالية.

إلى سندي و مصدر قوتي أخي و أخواتي.

إلى الأهل و الأقارب، و إلى زملائي و زميلاتي، وإلى كل أصدقائي و أحبائي كل باسمه و كل بمقامه.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الموضوع	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
قائمة المحتويات	II - IV
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII- VIII
قائمة الملاحق	IX
ملخص الدراسة	
مقدمة عامة	**ب–ح**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات و نظام المعلومات المحاسبي	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات.	**12–3**
المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و أهميتها.	**5–3**
المطلب الثاني : وظائف تكنولوجيا المعلومات و خصائصها.	**9–6**
المطلب الثالث : مزايا تكنولوجيا المعلومات واهم مخاطرها.	**12–9**
المبحث الثاني : مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها.	**19–12**
المطلب الأول : مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها في المؤسسة.	**15–12**
المطلب الثاني : مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية وأسباب فشلها في المؤسسات.	**17–15**
المطلب الثالث: أشكال استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.	**19–18**
المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي.	**30–19**
المطلب الأول: تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي.	**23–19**
المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي و أهدافه.	**28–23**

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه.	**30-29**
خلاصة الفصل الأول	**31**
الفصل الثاني: أهم الأنشطة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: ماهية المحاسبة.	**42-34**
المطلب الأول: نشأة المحاسبة و تطورها.	**36-34**
المطلب الثاني: تعريف المحاسبة و أهدافها.	**37-36**
المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية و فروعها.	**42-37**
المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.	**51-42**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهميتها.	**45-42**
المطلب الثاني: خصائص و أهداف القوائم المالية.	**49-45**
المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.	**51-49**
المبحث الثالث: مدخل إلى الخزينة.	**61-51**
المطلب الأول: تعريف الخزينة وجدول تدفقاتها.	**57-51**
المطلب الثاني: تسيير الخزينة وأهدافها.	**58-57**
المطلب الثالث: أساليب و مشاكل تسيير الخزينة.	**61-58**
المبحث الرابع: الأجور و طرق تحديدها.	**68 -61**
المطلب الأول: تعريف الأجر و أهميته.	**63-61**
المطلب الثاني: أهداف الأجور و محدداتها.	**65-63**
المطلب الثالث: أنواع الأجور و طرق تحديدها.	**68-66**
خلاصة الفصل الثاني :	**69**
الفصل الثالث: مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة سونلغاز	
تمهيد	**71**

المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز.	**82-72**
المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز.	**76-72**
المطلب الثاني: وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز و هيكلها التنظيمي.	**78-76**
المطلب الثالث: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز و الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.	**82-79**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	**92-83**
المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.	**83**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.	**86-83**
المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.	**92-86**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	**105-92**
المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.	**97-92**
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.	**101-98**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.	**105-101**
خلاصة الفصل الثالث	**106**
خاتمة عامة	**111-108**
قائمة المراجع	**117-113**
الملاحق	**130-119**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مزايا تكنولوجيا المعلومات	11
02-01	فروع نظام المعلومات المحاسبية	21
03-01	خطوات معالجة المعلومات المحاسبية	25
03-01	فروع و مجالات المحاسبة	40
04-01	الهيكل التنظيمي لمجمع لشركة سونالغاز	78
05-01	الهيكل تنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة	80
06-01	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الصنف	93
07-01	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	94
08-01	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي.	95
09-01	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	97

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	53
(02-02)	جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	56
(03-02)	الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي	85
(04-02)	قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.	85
(05-02)	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	87
(06-02)	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة	88
(07-02)	اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	89
(08-02)	اختبار الاتساق البنائي للأداة الدراسة.	90
(09-02)	اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان	91
(10-02)	اختبار التوزيع الطبيعي.	92
(11-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف.	92
(12-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي	94
(13-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي	95
(14-02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	96
(15-02)	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	98
(16-02)	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور كفاءة نظام	99

(**17-02**)	المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	**100**
(**18-02**)	المؤشرات الإحصائية لمستوى جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	**101**
(**19-02**)	المؤشرات الإحصائية لمستوى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.	**102**
(**20-02**)	المؤشرات الإحصائية لمستوى لجودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	**103**
(**21-02**)	المؤشرات الإحصائية لمستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية	**104**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استمارة استبيان	121-119
02	معاملات الارتباط سبيرمان	125-122
03	اختبار الثبات	126
04	الخصائص الديمغرافية	128-127
05	اختبار الفرضيات	130-129

المستخلص:

سعت هذه الدراسة إلى الوصول لحل الإشكالية المتمثلة في تحديد أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية، وحددت اهم أهداف هذه الأخيرة في السعي لمعرفة مدى تأثير التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات على المحاسبة، وفيما يكمن دور استعمال ادواتها في نظام المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث استعملنا في الفصلين النظريين الأسلوب الوصفي، وذلك لتبيان كل من تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي. وفي الفصل الثالث الذي هو الفصل التطبيقي، قمنا باستخدام الأسلوب الإحصائي الاستدلالي مستعملين الاستبانة لجمع المعلومات ووزعناها على عينة من الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المحاسبة في ولاية المدية حيث قمنا باختبار الفرضيات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها حتمية اعتماد المؤسسات الحالية على تكنولوجيا المعلومات. حيث تعتبر العامل الحاسم في التمييز بين نتائج المعلومات المحاسبية و التمثيل الصادق, كما تعتبر من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة وتقودها للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتكون من خلال الاستعمال الجيد والأنسب لبرمجيات المسك المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، ممارسة محاسبية، نظام معلومات محاسبي، تأثير.

ABSTRACT :

This studysought to solve the problem of determining the impact of the development of information technology on accounting practices and identified the most important objectives of the latter in seeking to know the extent of the impact of developments in information technology on accounting and the role of usingitstools in the accounting information system.

In order to achievethese goals, wedividedthisstudyintothreechapters. In the twotheoreticalsemesters, weused the descriptive method to demonstrateboth information technology and the accounting information system. In the thirdchapter, whichis the appliedchapter, weused the inferentialstatisticalmethod, using a questionnaire to collect information, and distributedit to a sample of academics and professionalsspecialized in accounting in the state of Medea, wherewetested the hypotheses.

Among the most important resultsreachedis the inevitability of the current institutions' reliance on information technology, as itisconsidered the decisive factor in distinguishingbetween the results of accounting information and honestrepresentation. It isalsoconsidered one of the most important factorsthat help and lead the organization to obtainhigh-qualityaccounting information and bethrough the good and appropriate use of the holding softwareaccounting .

Key word : information technology, accounting practice, accounting information system, impact.

المقدمة

مقدمة:

إن تصميم وبناء نظم المعلومات وفق الأسس العلمية الحديثة في بناء النظم واستخدام الحاسوب في معالجة البيانات، يعد خطوة ضرورية لعقلنة الإنتاج واستخدام المعلومات في المؤسسة، حيث زادته أهمية شيوع بعض المفاهيم والمصطلحات الحديثة كثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي، المكاتب المتنقلة، نظم دعم القرارات، طرق المعلومات السريعة وبنوك المعلومات ...إلخ، هذه التطورات خرجت عن الاتجاهات التقليدية في مسك الدفاتر وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات، مما يؤكد وجود نقلة مجتمعية أحدثتها تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عاملا حاسما في تحديد مصير الدول و الأفراد وكذلك المؤسسات.

تمتاز المجتمعات الحديثة بالاهتمام الكبير بالتكنولوجيا بشكل عام، وبتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص , فالتطورات الهائلة المتعلقة بنمو تكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم في السنوات الأخيرة، أدت إلى حدوث تغيير بصفة محسوسة في وظائف المؤسسة، وذلك من خلال التأثير المباشر لتكنولوجيا المعلومات عليها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي الأمر الذي فتح أمامها مجالات وتوجهات جديدة سايرتها المحاسبة.

تعتبر المحاسبة في عصرنا الحالي عنصرا هاما ,ولها دور كبير في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، هذه الأخيرة، اتجهت بدورها إلى تصميم أنظمة من اجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة شؤونها، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة وذات جودة عالية إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، وذلك من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة لمستخدمي المحاسبة والمعلومة المحاسبية.

❖ إشكالية الدراسة:

أصبحت معظم دول العالم تتسابق لوضع استراتيجيات لتطوير تكنولوجيا المعلومات في مؤسساتها، لما لها من مكانة هامة في اتخاذ القرارات، وباعتبار الجزائر من الدول الساعية لتطوير مجال تكنولوجيا المعلومات فيه، نجدها تحاول مسايرة هذه التطورات في جميع مؤسساتها بمختلف مجالاتها وذلك باستخدام الأنظمة المحوسبة لتوفير المعلومات الملائمة وذات الجودة العالية.

ومن هنا فإننا نقوم بطرح الإشكالية الرئيسية المتمثلة على النحو التالي:

إلى أي مدى يساهم التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات في تحسين الممارسات المحاسبية ؟

❖ الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وتكوين إطار نظري وفكري، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية للمساعدة في الإلمام بحيثيات التساؤل الرئيسي المطروح تتمثل في:

1. هل يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية ؟
2. هل يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة كفاءة نظام المعلومات المحاسبية ؟
3. هل يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة جودة القوائم المالية ؟

❖ الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بوضع فرضيات كانت كما يلي:

- يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.
- يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات الى زيادة كفاءة نظام المعلومات المحاسبية.
- يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات الى زيادة جودة القوائم المالية .

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوع حديث يواكب التوجه نحو اقتصاد المعرفة وانفتاح المحاسبة عليه، ومن جهة ثانية يعالج الموضوع جوهر المحاسبة المتمثل في الممارسات المحاسبية، كونه يربط بين متغيرات ذات أهمية بالغة في الوقت الراهن.

وبالنظر للمزايا العديدة التي يمنحها التطبيق الجيد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال مسايرة وتتبع المنظمة للتطورات التكنولوجية الحديثة، ويعتبر أيضا هذا الموضوع إضافة جديدة، لأنه يساهم في إثراء المجال المعرفي وتدعيم الباحثين والمهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع.

❖ أهداف البحث:

❖ معرفة مدى تأثير التطورات الحاصلة في تكنولوجي المعلومات على المحاسبة.

❖ معرفة دور استعمال ادوات تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبية.

❖ أسباب اختيار البحث:

- كون أن الدراسة من الدراسات المطروحة والمهمة.
- كون أن هذه الدراسة من متطلبات هذا العصر لما لتكنولوجيا المعلومات من دور في تطوير المنظمات.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع كونه في مجال التخصص.
- الرغبة في الإطلاع على الموضوع.
- أهمية الموضوع في التخصص.
- الرغبة في توسيع المعارف فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والممارسات المحاسبية.

❖ حدود الدراسة:

❖ **البعد الزماني**: تم إجراء الدراسة في الموسم الجامعي 2020/2019.

❖ **البعد المكاني**: تم إجراء الدراسة في ولاية المدية.

❖ **البعد البشري**: أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من الأساتذة المختصين في المحاسبة والمحاسبين والمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين.

❖ **بعد الأداة**: تم الاعتماد في الدراسة على إستبانة.

❖ المنهج المستخدم:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث و الوصول إلى الأهداف و الإجابة على الإشكالية و إختبار الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على:

❖ المنهج الوصفي:

تم اعتماده في الفصلين الأول و الثاني النظري حيث تم فيه التطرق إلى تكنولوجيا المعلومات و ونظام المعلومات المحاسبي وكذا أهم الأنشطة المحاسبية من خلال الاعتماد على الكتب والبحوث والمجلات وكذلك المذكرات ذات الصلة بالموضوع.

❖ المنهج الاستدلالي الإحصائي:

اعتمدنا على هذا المنهج في الفصل التطبيقي لتحليل الاستبانة بهدف قياس توجه إجابات العينة حول تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية وذلك من خلال البرنامج الإحصائي SPSS باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية للوصول لنتائج ودلالات ذات قيمة .

❖ هيكل البحث:

للقيام بوصف و تحليل المعطيات و الوصول إلى الأهداف المسطرة، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث ينصب الفصل الأول على استعراض الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات و نظام المعلومات المحاسبي، أين يتناول تعريف تكنولوجيا المعلومات، خصائصها ووظائفها و كذا مزاياها و أهم مخاطرها و هذا ضمن المبحث الأول، في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها أيضا تناول مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية و أسباب فشلها، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى نظام المعلومات المحاسبي و تأثير تكنولوجيا المعلومات عليه و ألممنا بمختلف مكوناته و أهدافه ووظائفه و كذا خصائصه.

أما الفصل الثاني فقد خصص لأهم الأنشطة المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المحاسبة تطرقنا إلى النشأة والتطور، تعريفها و أهدافها، مستخدمو المعلومات المحاسبية و فروعها، المبحث الثاني يضم عموميات حول القوائم المالية من مفهوم، أهمية، خصائص و مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية بينما المبحث الثالث تم التطرق فيه الخزينة و تبيين جدول تدفقاتها و كذا اساليب و مشاكل تسييرها، و المبحث الرابع تحدث عن الأجور و طرق تحديدها و أهم أهدافها و طرق تحديدها.

الفصل الثالث هو الفصل الأخير فقد قسم غلى ثلاث مباحث المبحث الأول إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة سونلغاز من نشأة و تطور، وظائفها و أهدافها و كذا هيكلها التنظيمي، و في المبحثين الثاني و الثالث منهجية الدراسة وأخيرا تحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات و نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

أحدثت التطورات التقنية الحديثة التي يشهدها العالم ثورة في تكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات الماضية مما أدى إلى ظهور تغييرات نوعية في العديد من أوجه الحياة و بوتيرة عالية، حيث مهدت الطريق لعملية الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وقد أخذت هذه الثورة تترك آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و غيرها على المجتمع المعاصر بشكل غير مسبوق كماً و نوعاً.

و يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة حيث تمثل شبكة المعلومات و الاتصال أحد أهم مظاهر هذه الثورة، فهي تؤدي دوراً أساسياً في صياغة الأنشطة الرئيسية للإنسان في شتى نواحي الحياة، حيث تم من خلالها إزالة حواجز الزمان والمكان، كما يجمع الدارسون و المتخصصون على أن إنشاء شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق إذ استطاع الإنسان من خلاله أن يلغي المسافات ويختصر الزمن ويجعل من العالم أشبه بشاشة الكترونية صغيرة، وبذلك أصبح الاتصال الإلكتروني وتبادل الأخبار ونقل المعلومات في أقصر وقت و بأقل التكاليف من الحقائق الملموسة التي تمثل إحدى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأي مجتمع، و خاصة في ظل استخدام الأقمار الصناعية، الألياف الضوئية، و الهاتف النقال، كل هذا وضع المؤسسات أمام تحد جديد ألا و هو امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحكم فيها، حتى نلقي الضوء على مختلف هذه النقاط، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات
- **المبحث الثاني**: مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها
- **المبحث الثالث**: نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تكنولوجيا المعلومات

سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم العامة حول تكنولوجيا المعلومات وكذا أهميتها وخصائصها وبعض الوظائف كما سيتم التطرق كذلك إلى أهم مميزاتها و مخاطرها.

المطلب الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات و أهميتها

أصبحت تكنولوجبا المعلومات في الوقت الحاضر جزأ لا يتجزأ من الحياة اليومية، إذ مرت بالعديد من التطورات خلال السنوات السابقة التي أدت بالضرورة إلى توسع مفهومها و اختلاف تعاريفها و كذا بروز أهميتها و هذا ما سنتعرف عليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف تكنولوجيا المعلومات

لم تحض تكنولوجيا المعلومات **Information Technology** كغيرها من المصطلحات الجديدة بتعريف موحد، بل تعددت هذه التعاريف وتنوعت تبعا لرؤية كل واحد لها، لذا سندرج عدة تعاريف حتى تبرز لنا أوجه الاختلاف و التوافق بينها، لنحاول في الأخير إعطاء تعريفا لها تكنولوجيا المعلومات هي "التكنولوجيا التي تركز على استخدام المعلومات في أداء العمل، و تتمثل في المعدات و البرامج و الشبكات و قواعد البيانات و غيرها."[1]

و تشير تكنولوجيا المعلومات أيضاً إلى خلق و تجميع و تخزين و تعديل و التحويل السريع للمعلومات، و الذي يمكن تحقيقه من خلال الحاسبات الآلية و الوسائل المرتبطة بها. [2]

كما تم تعريفها على أنها " التكنولوجيا التي تستخدم في معالجة المعلومات و المعطيات و نقلها، و تتزايد أهميتها باستمرار، نظراً للدور الذي تلعبه في جزء من عملية التسيير الذي يعتمد على جمع ومعالجة و بث المعلومات[1]."[2]

[1] محمد صالح الحناوي و آخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص293.

[2] راوية حسن، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ، 2002 ، ص337.

و هناك من عرفها على أنها مجموعة الأدوات و الأنظمة و التقنيات و المعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات.[3]

في النهاية يمكن أن نلاحظ بأن التعاريف ركزت على جانبين هما الفكري و المادي فالجانب الفكري أو المعرفي يتمثل في علم المعلومات الذي يهتم بضبط سلوك و خواص المعلومات و يهتم بأنشطة تجهيز المعلومات و إنتاجها و بثها و تنظيمها و تخزينها و استرجاعها و تفسيرها و الاستفادة منها، و الجانب المادي و هو الذي يتمثل في التطبيق العملي للاكتشافات و الاختراعات و التجارب في مجال معالجة المعلومات، و عليه لابد من تكامل الجانبين للحصول على التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها و التي تستخدم من قبل المستفيدين منها في كافة.

ثانيا: أهمية تكنولوجيا المعلومات

تتمثل اهمية تكنولوجيا المعلومات في كونها تساهم في :[4]

- عولمة الاقتصاد إذ أن فروق الزمان و المكان لم تعد تذكر فكل النشاطات الاقتصادية طغى عليها طابع العالمية : الإنتاج، الاستهلاك، التسويق، الاستثمار.....
- من خلال شبكات المعلومات و الاتصالات يمكن المؤسسات التواصل مع فروعها وكأنها موجودة في نفس المكان والزمان، فالشركة المكسيكية cemex التي تعد ثالث اكبر منتج للاسمنت في العالم تتصل بالشاحنات التابعة لها عن طريق شاشة كمبيوتر موجودة داخل كل شاحنة موصلة بنظام للاقمار الصناعية خاص بها، و برامج لتوجيه

[1]

[2] محمد يدو، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية–دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، البليدة، ، 2007 ، ص21.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص 19.

[4] حمزة بوكفة ، **"اثر اتخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن المهيدي بأم البواقي، 2007-2008، ص104.

الاتصالات و بفضل ذلك صار بإمكانها تسليم الطلبيات في الوقت المحدد، كما أصبحت المؤسسة بحاجة إلى شاحنات اقل بمقدار الثلث.

- توفير المعلومات من مصادرها الأصلية المختلفة، فبإمكان المؤسسات اللجوء إلى مصادر المعلومات الخارجية كما المصادر الداخلية بسهولة ويسر، و بالتالي فاتخاذ قراراتها يبنى على ظروفها الداخلية في إطار ما يحيط بها عالميا، فشركات الفندقة مثلا بالإضافة إلى ما تحصل عليه من معلومات داخلية، تلجأ الى التعرف على الأرصاد الجوية، حركة السياحة، الملاحة، مراكز الترفيه، وكلاء الأسفار، الظروف السياسية... ليس في الدولة مركز نشاطها فحسب و لكن في مختلف مناطق العالم.
- المساهمة في تخفيض التكاليف و الجهد و الوقت، فالكل أصبح يميل إلى تقليل الحركة و تعويضها بالاتصال عبر الوسائل المختلفة، فمؤسسات اليوم تتجه إلى استبدال حركة عمالها و ما ينتج عنها من مصاريف التنقل و الإقامة و كذا الوقت المستغرق في السفر، بإنشائها لمختلف شبكات الاتصال التي تكفل لها ذلك بكلفة منخفضة ووقت اقل.
- تحسين نوعية المنتجات المقدمة لتوفرها على كم متزايد من المعلومات، من خلال تزويدها بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، حيث أن مؤسسات اليوم تعمل جاهدة على تخصيص جزء من رأسمالها للاستثمار في هذه التكنولوجيا الحديثة مما يجعل إنتاجها أكثر فأكثر كثيف المعرفة، و خير دليل على ذلك السيارات التي تتوفر على جهاز كمبيوتر و موصلة بشبكة انترنت و الهاتف النقال، و النتيجة إنها تستطيع أن تزود راكبها بمعلومات مختلفة، كمية الوقود، المسافة، تشخيص الأعطال التي قد تتعرض لها، حالة الجو ..... الخ.
- انتشار ظاهرة اللامحلية واللامركزية في العديد من نشاطات الإنسان و نلمس ذلك من خلال إمكانية قيام العامل ببعض مهامه في بيته، فك العزلة عن المناطق الريفية و استفادتها من الخدمات التي تقدمها شبكات المعلومات والاتصالات، إجراء مختلف عمليات البيع والشراء عن طريق التجارة الالكترونية، القيام بنشاطات التعلم عن بعد، هذه بعض الأمثلة فقط و غيرها كثير.

المطلب الثاني: وظائف تكنولوجيا المعلومات و خصائصها

لأجل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بالشكل المناسب و الفعال فإنه لابد من معرفة خصائصها و العمل على استغلالها، و تحديد واضح لأهم وظائف هذه التكنولوجيا لاستغلالها بالشكل المناسب و هذا ما سيتم التطرق غليه في هذا المطلب.

أولا: وظائف تكنولوجيا المعلومات

إن الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات ومعرفة أساليب الاستفادة القصوى منها يجعلها تستطيع القيام بمجموعة من الوظائف والتي يمكن أن نجملها في أكثرها استخداما [1]

أ. تحصيل المعلومات:

ويكون عن طريق جمع البيانات والمعطيات التي تمكن المستفيد منها فيما بعد، وذلك في شكل ملفات مرتبة ومحفوظة إلى وقت الحاجة، وهذه المعلومات يمكن أن تأخذ عدة أشكال: نصية، أرقام، صور، رسومات، إحصائيات، بيانات وأصوات.....الخ.

ب. المعالجة:

وتأتي في المرحلة الثانية، فبعد تحصيل المعلومات يمكن أن نقوم بمعالجتها، فالمعالجة تقتضي تحويل البيانات والرموز إل معلومات قابلة للاستهلاك، ويشير الدكتور عماد عبد الوهاب الصباغ إلى أن مصطلح معالجة المعلومات هو مصطلح عام للتعبير عن أي من فعالية الحاسوب التي تحول أي نوع من المعلومات إلى نوع آخر، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من المعالجة.

[1] عبد الرزاق تومي، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الوطنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، تخصص علم المكتبات، جامعة قسنطية 2، 2005-2006، ص30.

- **معالجة النصوص:**

تسمح لنا بإدخال بيانات ونصوص وأشكال وإخراجها بشكل جذاب بالنظر لما تقدمه لنا الحواسيب من إمكانيات في هذا الشأن.

- **معالجة الأشكال:**

ونعني به إمكانية تحويل البيانات والمعلومات الموجودة إلى أشكال بيانية وصور، يمكن قراءتها لزيادة وعينا وفهمنا.

- **معالجة الأصوات:**

ولقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات الحديثة إمكانية إدخال الأصوات إلى أجهزة الحاسوب عن طريق الهاتف أو عن طريق التحدث إلى الحاسب مباشرة كما توفره برمجية Net Sikeype.

ت. الخلق:

وهناك من يشير إلى مصطلح التخليق، لكن المهم هو أن تكنولوجيا المعلومات تتيح لنا إمكانية إنتاج معلومات جديدة عن طريق تنظيم وتحليل ومعالجة المعلومات والبيانات المتوفرة وعرضها في شكل جديد.

ث. الخزن و الاسترجاع:

من الوظائف التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والتي تعتبر مما تتميز به هي قدرتها على تخزين وحفظ البيانات والمعلومات واسترجاعها عند الطلب، وهناك أوساط مختلفة لتخزين المعلومات سواء كان ذلك في ذاكرة الحاسوب أو على أقراص مغناطيسية أو أقراص ضوئية، يمكن المحافظة على المعلومات في أقل حيز ممكن واسترجاعها عند الحاجة.

ج. نقل وإرسال المعلومات :

لقد أدى الاستخدام المتزامن لتكنولوجيا الحواسيب وتكنولوجيا الاتصالات أي تكنولوجيا المعلومات في أي نقطة من العالم، عن طريق استخدام شبكات المعلومات وشبكات الاتصال الحديثة، وظهور ما يعرف بالطرق السريعة للمعلومات والشبكة العالمية للمعلومات.

لقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال للإنسان إمكانية التجوال في هذه القرية العالمية بدون حدود وإرسال المعلومات إلى حيث يشاء .ولعل مستخدمي لانترنت وبالأحرى البارعين في استخدامها يدركون ذلك جيدا، ومن أشهر أنواع نقل وإرسال المعلومات وأكثرها استخداما نجد: البريد الالكتروني والبريد الصوتي.

ثانيا: خصائص تكنولوجيا المعلومات.[1]

- ✓ **تقليص الوقت:** تمكنت تكنولوجيا المعلومات من اقتصار الوقت والمكان، و خير دليل على ذلك شبكة الانترنت، التي تسمح لكل واحد منا بالحصول على ما يلزمه من معلومات في وقت قصير جدا مهما كان موقعه الجغرافي.
- ✓ **التفاعلية:** أي المستعمل لها يمكن أن يكون مرسلا أو مستقبلا في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار، و هذا أدى إلى خلق نوع من التفاعل بين الأفراد و المؤسسات، و باقي الجماعات .
- ✓ **تحديد المستفيد:** تعني انه ستتم عملية تبادل المعلومات بدرجة كبيرة من التحكم في معرفة المستفيد الحقيقي من معلومات معينة دون غيرها، و عادة يستخدم في هذه الحالة شخص يدعى المنسق الذي يقوم بترتيب هذه العملية عن طريق معرفة رغبات المستفيدين و حاجاتهم من المعلومات و تجهيزهم بها لقاء مقابل لخدمات.

[1] بشير كاوجة، **دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين الاتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية العمومية** ، رسالة ماجستير، تخصص نظم المعلومات و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 ص 27/26 .

- ✓ **قابلية التحرك و الحركة**:بمعنى إمكانية بث معلومات و استقبالها من أي مكان إلى أخر أثناء حركة المرسل و المستقبل.
- ✓ **قابلية التحويل**:إمكانية نقل المعلومات من وعاء (وسيط) لأخر باستعمال تقنيات تسمح بالتحويل بين الأوعية، مثل تحويل رسالة مسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.
- ✓ **قابلية التوصيل**:إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة بغض النظر عن المؤسسة أو البلد المنتج لهذه الأجهزة.
- ✓ **الشيوع و الانتشار**:قابلية التوسع و الانتشار أكثر فأكثر لوسائل الاتصال عبر مختلف مناطق العالم و في الطبقات المختلفة للمجتمع، و هذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة مما يعطيها الطابع العالمي.
- ✓ **العالمية و الكونية** :إمكانية تناقل المعلومات بين المستفيدين من مختلف دول العالم و دون عائق المكان و الانتقال عبر الحدود الدولية.
- ✓ **اقتسام المهام الفكرية مع الآلة**: و هذا يعتبر كنتيجة لحدوث التفاعل بين المستخدم و النظام.

المطلب الثالث: مزايا تكنولوجيا المعلومات واهم مخاطرها

بالرغم من أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد في شتى المجالات في وقتنا الحاضر و ذلك لتمتعها بالعديد من المزايا إلا أن ذلك لا يمنع خلوها من المخاطر و هذا ما سنعرفه في هذا المطلب.

أولا: المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات

أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال إلى تحقيق العديد من المزايا يمكن تلخيصها فيما يلي : [1]

1. زيادة المبيعات و الأرباح:

حيث تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمؤسسة في إشباع حاجات و رغبات المستهلكين، و يترتب عليها تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف و الذي يتحقق أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

2. الحصول على مزايا تنافسية:

حيث تستخدم العديد من المؤسسات تكنولوجيا المعلومات لتحسين وضعها في البيئة التنافسية و الحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج و تطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المؤسسات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.

3. تخفيض التكاليف:

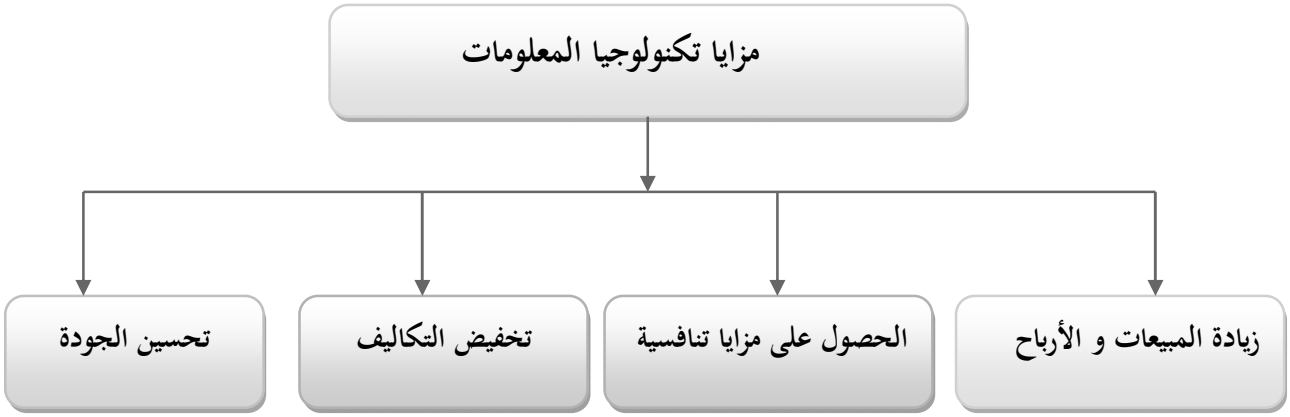
إن تخفيض التكاليف يعتبر من أهم الفوائد التي تجنيها منظمات الأعمال جراء استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في عدة مجالات أهمها تأدية الأعمال والمهام الكتابية بطريقة آلية، كذلك استخدام الحاسبات الآلية في رقابة الإنتاج والمخزون كما تستخدم في تنفيذ الإنتاج حسب الطلب.

4. تحسين الجودة :

إن أحد أهم استخدام تكنولوجيا المعلومات تحسين جودة المخرجات والتصميم بمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية ويقوم بتخزينها واسترجاعها عند الحاجة لإجراء تعديلات عليها.

[1] بلقيدوم صباح، **اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**/ أطروحة دوكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012، ص135.

الشكل رقم (01-10): مزايا تكنولوجيا المعلومات



المصدر:عبد الله فرغلي، علي موسى ، تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق الالكتروني، ط1 ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2008، ص36.

ثانيا: مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات

هناك العديد من العيوب و مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات منها :[1]

- ✓ دخول غير مسموح وغير مصرح به إلى البيانات والذي قد يؤدي إلى تدمير البيانات أو تغييرها.
- ✓ تضخم اثر الأخطاء التي تحد أثناء التشغيل حيث يتم تشغيل البيانات بصورة متماثلة مما يؤدي إلى تراكم الأخطاء بصورة كبيرة.
- ✓ الحاسب غير قادر على التفكير أو الحكم الشخصي بالتالي فان هناك العديد من الأخطاء التي يمكن حدوثها ما لم توجد إجراءات للرقابة على البرامج المستخدمة.

[1] د/عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص249-250.

- ✓ تتطلب بيئة تكنولوجيا المعلومات ضرورة توافر خبرات ومؤهلات معينة في الأفراد القائمين على تشغيل النظام مع ضرورة الاعتماد على البرامج و الأنظمة و التي يتم من خلالها تشغيل البيانات بشكل غير حقيقي و غير دقيق أو قد تكون عدم الدقة في البيانات ذاتها.
- ✓ تغيير البيانات بشكل غير سليم في الدفتر أو الملف أي إمكانية التلاعب بالبيانات.
- ✓ فقدان محتمل للبيانات، أو حذفها بالخطأ.
- ✓ الفشل في إجراء تغييرات لازمة في الأنظمة والبرامج.
- ✓ تغيير بشكل غير مصرح به أو غير مسموح به في البرامج أو الأنظمة.

المبحث الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها

تعرف المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن توجها غير مسبوق نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف نشاطاتها لما توفره من مزايا و فوائد تدعم مركز المؤسسة حيث يرجع قرار استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات لوجود عدة دوافع و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها في المؤسسة

إن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قد أحدثت تطورات هائلة على مستوى المؤسسات، كما استطاعت هذه التطبيقات أن تغزو جميع المؤسسات العامة و الخاصة على مختلف أنواعها، فلا نكاد نجد أيا منها يخلو بشكل أو بآخر من هذه التطبيقات، وسنسلط الضوء في هذا المطلب على مكونات تكنولوجيا المعلومات و دوافع استخدامها.

أولا: مكونات تكنولوجيا المعلومات

يمكن حصر مكونات تكنولوجيا المعلومات كما يلي:

أ. الأجهزة:

وتمثل الكيان المادي المتمثل في الحواسيب وملحقاتها والتي تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية هي: وحدات الإدخال، المعالجة والإخراج، حيث تقوم هذه الأجهزة بوظائف متعددة لتسهيل العمل داخل المؤسسة .

ب. البرمجيات:

تضم جميع البرامج اللازمة لتشغيل الأجهزة وتنظيمها، وهذه البرامج مسئولة عن دعم وتشغيل عمليات الحاسوب كافة، ويمكن تعريفها بأنها سلسلة من الأوامر على شكل خطوات تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة مثل حل المسائل العلمية أو احتساب العمليات التي تسجل في الدفاتر المحاسبية أو تحليل الإحصائيات وتوزيعها حسب أصنافها المحددة وغيرها من العمليات العلمية والإدارية والاقتصادية، و يتم وضع هذه التعليمات من قبل مبرمجين على شكل برامج تكون مهمتها انجاز وظائف معينة، حيث تدخل هذه التعليمات إلى الحاسوب مع إمكانية إجراء تعديل أو تحسين في المستقبل ونجد هناك نوعان من البرمجيات :

- ✓ **برمجيات نظم التشغيل :**

وهي برمجيات التي يستخدمها الحاسوب ليقوم بعمله على أكمل وجه، وهو نظام يتم تحميله تلقائيا عند بدء تشغيل الحاسوب، فهي تقوم بمساعدة وحدة المعالجة المركزية على فهم وتفسير خطوات البرمجيات الأخرى والتنسيق بينها.

✓ **برمجيات التطبيق :**

وتستخدم في تنفيذ وظائف عامة مثل معالجة النصوص، والجداول الالكترونية، وقواعد البيانات، والبريد الالكتروني، و كذلك وظائف خاصة أو محددة مثل برامج معالجة العمليات، المشتريات، المحاسبة، والموارد البشرية، وغيرها من البرمجيات ذات الوظائف الخاصة.

ت. شبكات الاتصال :

يتم انتقال المعلومات عبر أجهزة الحاسوب من خلال شبكات اتصال داخلية، خارجية، محلية، وعالمية، وقد ساعد على انتشار هذه الشبكات وإبراز دورها بشكل اكبر في الانفتاح الاقتصادي، وزيادة الحاجة إلى المعلومات والبيانات التي يتم تبادلها على شكل كلمات، رسائل مكتوبة، رسائل صغيرة، ورسومات أو أي رموز أخرى تعبر عن الأفكار أو البيانات المراد إيصالها من المرسل إلى المستقبل.

ث. قواعد البيانات:

ويشكل الوعاء الذي يحتوي على مجموعة من الملفات المخزنة في أجهزة الحاسوب، بحيث تشكل المادة الأولية التي تتم معالجتها وتحديثها واسترجاعها للوصول إلى المعلومات والمعارف. وتتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها: استقلالية البيانات كونها مفصولة عن البرامج التي تستخدمها المنظمات.

ثانيا: دوافع استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

تعرف المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الراهن توجها غير مسبوق نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف نشاطاتها لما توفره من مزايا و فوائد تدعم مركز المؤسسة.

و عليه فقد تعددت العوامل التي تدفع بالمسيرين إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى مؤسساتهم و نذكر منها :[1]

- رغبة المسيرين وأرباب العمل بالتعريف بأعمالهم و منتجاتهم و الخدمات التي يوفرونها للزبائن و الشركاء و المساهمين.
- نشر كل المعلومات التي تخص المؤسسة و التي يريد الزبون معرفتها من منتجات و خدمات أسعار.
- تقديم خدمات للزبون بأحسن طريقة من حيث السرعة و السهولة.
- جلب فئة جديدة من العملاء الذين هم على اتصال بالانترنت.
- نشر المعلومات في الوقت المناسب، لأنه إذا تأخر أو تعطل نشر بعض المعلومات فقد تفقد قيمتها و أهميتها.
- انفتاح المؤسسة على الأسواق المحلية، الإقليمية و الدولية.
- تحقيق الانسجام والتفاعل الايجابي بين أفراد المؤسسة من جهة و بين المؤسسة و مختلف المتعاملين من جهة أخرى.
- الرغبة في تخفيض التكاليف، تحسين الإنتاجية و الكفاءة و تطوير المنتجات و الخدمات.
- السعي نحو الإبداع، التنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة و تحقيق ميزة تنافسية.
- التخفيض من الأعمال الإدارية و التركيز على المهام الأساسية.
- تحسين التوظيف الداخلي للمؤسسة.

المطلب الثاني: مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية وأسباب فشلها في المؤسسات

بالرغم من تطور تكنولوجيا المعلومات و انتشارها الواسع و تعدد مجالات استخدامها في الممارسات المحاسبية و أصبحت معظم المؤسسات ترتكز عليها لتحقيقها نجاحا ملحوظا من خلالها إلا أنها كذلك تعرضت للفشل لأسباب مختلفة و هذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

[1] بوكفة حمزة ، **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2007-2008، ص120-121.

أولا: مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية

يمكن حصر مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة المحاسبية في أهم العناصر التالية [1]:

1. الافتراضية الإكتوارية:

تقوم بتعيين معظم خطط التقاعد المحددة في الاستحقاقات العامة، و يتولى إجراء التقييم الاكتواري السنوي خبير إكتواري، حيث يعرض التقييم الإكتواري متطلبات تمويل الخطة محسوبة وفقا لسياسة تمويل الخطة، وأن إجراء أي تقييم إكتواري يكون في عملية معقدة تنطوي على متطلبات واسعة للبيانات و افتراضات مختلفة، و ذلك من أجل تمويل استحقاقات التقاعد، فيتم تطوير العديد من التوقعات حول الأحداث المستقبلية بناء على الافتراضات الإكتوارية، و يعد اختيار هذه الافتراضات جزءا هاما من عملية التقييم الإكتواري.

وتقسم الافتراضات الإكتوارية إلى عنصرين أساسيين:

- **الافتراضات الديمغرافية:**

تتعلق الافتراضات الديمغرافية بعضوية خطة المعاشات التقاعدية مثل معدلات التقاعد المستقبلية و الدوران و الإعاقة و الموت قبل التقاعد و بعده.

- **الافتراضات الاقتصادية:**

يتم استخدام الافتراضات الاقتصادية لتحديد مقدار الفوائد التي ستكون دائنة، و ترتبط بعوامل أخرى مثل المعدلات المستقبلية لعائد الاستثمار، التضخم، نمو الرواتب، وزيادة الرواتب بين المشاركين في الخطة.

[1] دراجي عبد الغاني، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2018-2019، ص40-41.

2. تصنيف البيانات:

سميت بهذا المصطلح لأنها تستخدم في أعلى مستوى من الفعالية و الكفاءة في تصنيف البيانات، ويتم استخدامه لأداء إجراءات معقدة و متنوعة في العديد من المجالات المختلفة بما في ذلك المجال المالي بغض النظر عما إذا كان يتم معالجة البيانات أو تخزينها في أماكن العمل التقليدية، وتصنيف البيانات هو نقطة انطلاق للحفاظ على السرية(وربما سلامة و توافر) البيانات بناء على مستوى تأثير مخاطر البيانات، ويمكن أن تؤدي التصنيفات الدقيقة إلى تنبؤات دقيقة، لذا فإن طريقة التصنيف المطبقة مهمة جدا.

ثانيا: الأسباب الأساسية لفشل تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات

تعتبر كلمة فشل كلمة نسبية في أغلب المؤسسات التي تمر في طريق الأتمتة والاستخدام الواسع للحاسبات في أعمالها، وتتمثل الأسباب الأساسية لفشل الحاسبات في مجال الأتمتة الإدارية فيما يلي[1]:

- عدم وجود البنية العلمية والخبرة الكافية لدى المديرين في مجال المعلوماتية، بحيث يبدون نوعا من الخوف وابتعادا عن استخدام هذه التقنيات، وأنهم سيستمرون في الميل للاستخدام الورقي وللاستثمار الضعيف للحاسبات وتطبيقاتها.
- ضعف التأهيل والتدريب على مستوى الشركة في مختلف عناصرها في تقديم التدريب اللازم على هذه التطبيقات، ونظم العمل المعلوماتية، وحتى عدم توفير الخبراء المعلوماتيين القادرين على الأتمتة الإدارية.
- ضعف مفهوم المعلومات وآلية الاستفادة منها وتطبيقاتها بواسطة الحاسبات من قبل المديرين والمستخدمين العاديين في الشركة.
- عدم وجود محللي نظم ومبرمجين كافين لتقديم نظام معلوماتي متكامل في الشركة بحيث يطورون نظام العمل اليدوي ويشرفون على تنفيذ هذه الأنظمة.

[1] دراجي عبد الغاني، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2018-2019، ص39.

المطلب الثالث: أشكال استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

تستفيد المؤسسة من المزايا و الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدامها داخليا أو خارجيا : [1]

أ. **الاستخدام الداخلي**: يمكن الاستخدام الداخلي لتكنولوجيا المعلومات و بالأخص تكنولوجيا الشبكات من تحقيق مايلي:

- جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة في مصدر مركزي يوفر تعريفا بالمؤسسة، نشاطها، هيكلها التنظيمي، أهدافها، الخدمات و المنتجات التي تقدمها ووضعيتها المالية....الخ.
- وضع دليل للعاملين يمكنهم من التعرف على الوظائف، الترقيات، العقوبات، العطل و المكافآت ...الخ.
- ربط كل أجزاء المؤسسة ببعضها البعض حتى و إن كانت في أكثر من مبنى و مهما تباعدت جغرافيا.
- الاستعمال الالكتروني لبطاقات الدوام (التسجيل اليومي لحضور العاملين) لتسهيل معالجة البيانات و الاستفادة منها و سرعة الوصول إليها.
- إمكانية وصول الموظفين إلى الوثائق المعيارية للفحص و المعالجة.
- الانتقال السهل و السريع للمعلومات داخل المؤسسة.
- النقل السريع و الاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البريدية و الوقت المستهلك.

ب. **الاستخدام الخارجي**: تستخدم المؤسسات تكنولوجيا المعلومات خارجيا للاستفادة من المزايا التالية.

- نشر اعلانات و إشهار لمنتجات و خدمات المؤسسة لجلب أكبر عدد من الزبائن.
- السماح للعملاء بالتبضع عبر الانترنت (التجارة الالكترونية).
- سرعة الاتصال مع أشخاص خارج المؤسسة من خلال البريد الالكتروني.
- تزويد المؤسسة بمعلومات عن مواد و سلع تريد اقتناءها.

[1] بوكفة حمزة ، **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص إدارة الأعمال، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، 2007-2008 ، ص121-122.

- الاطلاع الدائم على سوق العمالة من أجل اختبار ثم اختيار متطلباتها من الموظفين.
- اختبار سوق منتجاتها و مدى رضا المستهلكين عنها مما يفيدها في وضع مخططات مستقبلية.
- إمكانية اختيار المورد المناسب من خلال عروضهم المقدمة (آجال التسليم، خصائص المنتج، جودته وسعره).
- متابعة تطور قطاع المؤسسة و منافسيها من خلال الاتصال الدائم و تصفح مواقعهم.
- معرفة أي تغير أو تحول في السوق كدخول منافس جديد أو فرض إجراءات جديدة من طرف الجهة الوصية.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبية من الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإدارية، والذي يقوم بدور فعال داخل المؤسسة من خلال إدخال بيانات ومعالجتها وتقديم معلومات ذات جودة عالية للمستفيدين منها من أجل اتخاذ القرارات المختلفة.وعليه يتم في هذا المبحث التطرق لكل من مفهوم نظام المعلومات المحاسبية وكذا مكوناته وأهم وظائفه و خصائصه.

المطلب الأول: تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي

أصبح لزاما على المؤسسات عصرنة وتطوير أنظمتها المعلوماتية بما فيها النظام المحاسبي للحصول على معلومات ذات جودة تساعد مستخدميها في اتخاذ القرار الأمثل، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى بعض مفاهيم نظام المعلومات المحاسبي و كيف أثرت عليه تكنولوجيا المعلومات.

أولا:التعرف على المصطلحات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية

سنبدأ بعرض المصطلحات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية والمهمة، وبصورة مستقلة مثل النظام، نظام المعلومات، المعلومات، بعدها نستطيع أن نؤلف تعريف لنظم المعلومات المحاسبية.

النظام :هو مجموعة موحدة من الأجزاء المتفاعلة والتي تؤدي سوية وظيفة لتحقيق أهدافه .[1]

المعلومات :بالمعنى الواسع استخبار له معنى مفيد إلى الشخص المقصود والمعلومات لها قيمة للوحدات الاقتصادية وإدارتها كما يلاحظ لأنها ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة، وأغلب المعلومات المطلوبة من قبل الوحدة الاقتصادية هي معلومات محاسبية التي هي مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مثل القوائم الدخل المزودة إلى إدارة الوحداتالاقتصادية.[2]

نظام المعلومات :هو مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم، بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القارات والتنسيق والرقابة ويمكن لنظم المعلومات أن تساعد المدراء والعاملين في تحليل المشاكل وتطير وخلق المنتجات، ويتكون نظام المعلومات من موارد بشرية العمليات، التقنيات، البيانات[3].

أيضا هو ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية لمستخدمي هذه المعلومات باستعمال مختلف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وأنظمة المعلومات.

كذلك هو النظام المسؤول عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي في المتوسط.

وهو نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار[4].

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه " عبارة عن نظام قائم بذاته، يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف

[1] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص19.

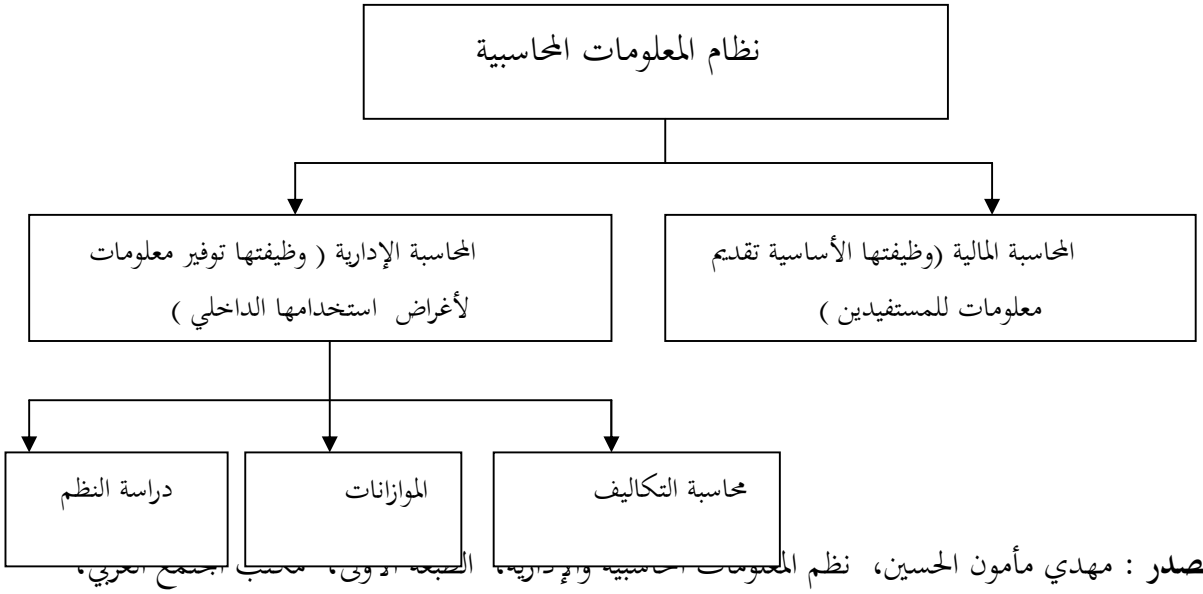
[2] ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ، ص 25.

[3] انس عبادي، **دور نظم المعلومات في تحسين أداء شركات الاتصالات في سوريا**، رسالة ماجيستير في نظم المعلومات، جامعة حلب، 2014 ، ص16.

[4] خليفة هشام ن لوز إبراهيم الخليل، **النظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير الداخلية**، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017، ص30.

توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة، وبما يخدم تحقيق أهدافها[1]. "

الشكل (01-02) : يوضح فروع نظام المعلومات المحاسبية



المصدر : مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي، الأردن، 2013 ، ص 119.

ثانيا: تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي استعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة إلى تغيير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية وقد أدت تلك التطورات إلى تغييرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي ساهمت في رفع كفاءة وقدرة النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على معلومات المحاسبية وتمتاز بالسرعة والموضوعية والتفصيل والملائمة.

[1] مهدي مأمون الحسين، **نظم المعلومات المحاسبية واالإدارية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص 116.

أي أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات بفضل الميزات الكبيرة لها مثل التعددية وتنوع الاستعمالات والتكلفة المنخفضة نسبياً، كما نتجت عن تكنولوجيا المعلومات إمكانات كبيرة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مرونة واستجابة وقدرة على التكييف مع التغييرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، و يمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية على النحو الآتي [1]:

- إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة تنظيم، و كذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري وبالأخص الإدارة الوسطى فضلاً عن العمالة المستخدمة في الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية.
- يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة و لامركزية اتخاذ القرارات وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية) على مستوى الوطني أو العالمي(وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالاجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن البعد أو الأدوات الأخرى ، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التكييف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة لخزن واسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب وقد انعكس ذلك بوضوح على زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها.

[1] د/ ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **بيئة المحاسبة و مؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، 2013، ص295-296.

- تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك إمكانية تحديث "Update" هذه البيانات المخزونة أولاً بأول وذلك من خلال مواقع الوحدة الاقتصادية على الانترنت أو غيرها من الشبكات.
- إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات فيما بينها.
- الاستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الالكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.

المطلب الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي و أهدافه

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبية هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن، ولن يحقق ذلك إلا عن طريق مجموعة من المراحل التي تبرز من خلال مكوناته و هذا ما سنعرفه في هذا المطلب.

أولا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي كغيره من أنظمة المعلومات من مدخلات ومعالجة ومخرجات من أجل الوصول إلى القوائم والتقارير المالية وفيما يلي شرح لهذه المكونات [1]

أ. مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

تمثل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بوحدة النقد بمثابة لمادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبي وتنشأ هذه الأحداث من خلال ممارسة المؤسسة لأنشطتها سواء كانت داخل المؤسسة أو من خلال علاقتها المتبادلة مع البيئة المحيطة بها، ويمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر هي [2]:

[1] عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011، ص30.

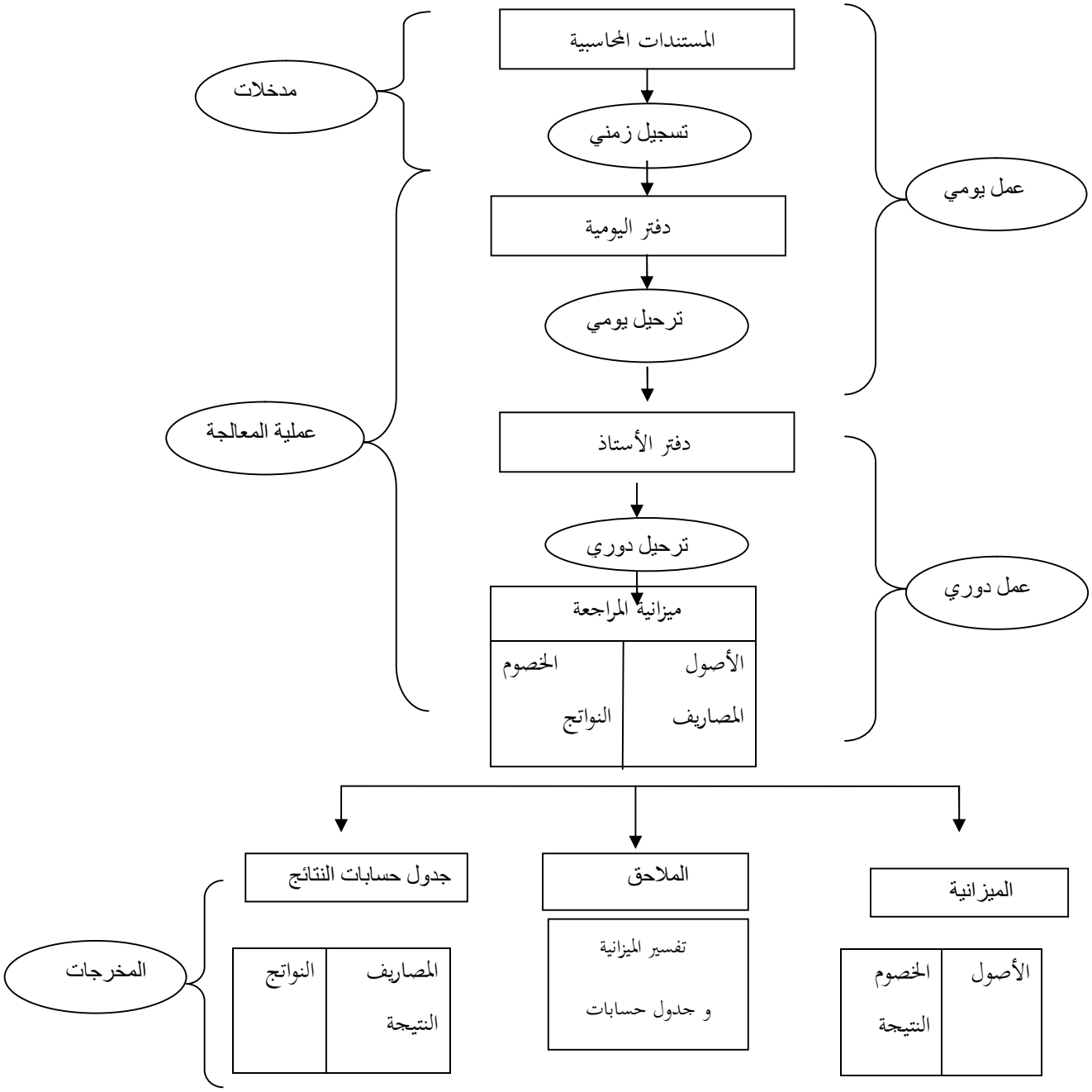
[2] عجيلة حنان، مرجع سبق ذكره، ص34.

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية وغالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة من مصلحة الضرائب...الخ.
- البيانات العادية التي تتجمع بصورة غير روتينية من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية، مثل حركة الوارد والصادر من المخزون...الخ.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغير المعايير المستخدمة في الأداء والأهداف الجديدة المطلوب تحقيقها..الخ.
- وهذه الأحداث والعمليات المحاسبية توثق من خلال المستندات التي تعتبر مدخلات نظام المعلومات المحاسبي والتي تمثل الدليل لحدوث العمليات الاقتصادية وفضلا عن ذلك تعتبر هذه المستندات أحد أهم العناصر الأساسية للرقابة الداخلية من أجل اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب...الخ.

ب. المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي:

بعد إدخال مختلف البيانات الناتجة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة إلى نظام المعلومات المحاسبي تأتي مرحلة معالجتها بحيث تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من الخطوات والإجراءات، إذ لا يمكن إعداد القوائم والتقارير المالية دون المرور على هذه الخطوات كما هي موضحة في الشكل الآتي :

الشكل رقم(01-03): خطوات معالجة المعلومات المحاسبية



المصدر: عجيلة حنان، فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2011، ص32.

ج. نواتج نظام المعلومات المحاسبية :

مفهوم التقارير المحاسبية:

تعتبر التقارير المحاسبية الأداة الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين داخل أو خارج المؤسسة، لذلك تعتبر جودة تلك التقارير وملاءمتها للمستخدم أو المستفيد احد مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي.

وتعتبر أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وبين نظام المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها لذلك يجب أن تحتوي على بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة ومعدة في الوقت المناسب بدون إخفاء أي معلومات أو تفاصيل مهمة.

انواع التقارير المالية : بالإضافة إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، يقدم نظم المعلومات المحاسبية مجموعة كبيرة التقارير المحاسبية، وأهم هذه التقارير.

التقارير التخطيطية :

يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التخطيطية التي تعد أداة تخطيط تقوم بترجمة أهداف المؤسسة وخططها إلى مجموعة من البيانات الكمية والمالية المنسقة والمبوبة تعطي صورة عن النتائج التي يمكن التوصل إليها.

التقارير الرقابية :

هي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها وذلك بمقارنة النتائج فعلية مع النتائج المخططة والمحددة مسبقا وتحديد الانحرافات الهامة والجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكلفة المختلفة.

التقارير التشغيلية :

التقارير التشغيلية هي تلك التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات اليومية من أمثلتها تقارير أرصدة المدينين...الخ.

وهذا النوع من التقارير يمكن الإدارة من الحصول على واقع الأنشطة ومستوى ا رد المتاحة لتنفيذ هذه الأنشطة وبالتالي يمكنها من تخطيط ورقابة هذه الأنشطة ومواردها بشكل يؤدي إلى تحسين كفاءة العمليات وتحسين فعاليته.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة انجاز الغرض الرئيسي والتي تكمن في[1]:

1) الدعم اليومي للعمليات :

إن أية مؤسسة تقوم بعدد من الأنشطة والأحداث والتي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية هي الأحداث الاقتصادية التي تقاس في صورة مالية والتي تؤثر على الأصول وحقوق الملكية للمؤسسة وتنعكس في شكل حسابات وقوائم مالية. وأن نظام المعلومات المحاسبية يساعد المؤسسة في القيام بالعمليات اليومية من خلال:

- تشغيل العمليات التي تتم من قبل الأطراف الخارجية وكذا العمليات الداخلية ؛

[1] طلآل محمد علي الجحاوي، **فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعالياتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان، 2014، ص 47.

- إعداد المخرجات مثل المستندات الخاصة بالعمليات والتقارير المحاسبية والمالية.

2) دعم القرار :

لقد أدى التطور في مجالات الأعمال، فضلا عن تنوع أنشطة المؤسسة الواحدة إلى تعقيد عملية اتخاذ القرارات نظرا لتزايد المتغيرات على القرارات المختلفة، مما زاد ذلك من أهمية المعلومات وأنظمتها والبحث عن أفضل استخدام لها بأقل تكلفة لإنتاجها.

3) انجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة :

إن أهمية الالتزام تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين من المؤسسة. فعلى سبيل المثال المؤسسات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات النفع العام، وتلك المؤسسات مطلوب منها أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح كالمالكين، الدائنين، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين، وحتى الجمهور العام.

وبشكل عام تتمثل أهداف نظام المعلومات المحاسبية في النقاط التالية[1]:

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات، بما يضمن كفاية واستمرار النظام، وبالتالي المؤسسة ذاتها.
- القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد.
- إعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكن من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.
- توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة.

[1] احمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2014، 35.

المطلب الثالث: وظائف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه

يتمتع نظام المعلومات المحاسبي بوظائف متعددة و يمتلك أيضا جملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنظمة و للتعمق أكثر في ذلك سيتم شرحه من خلال هذا المطلب.

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي.[1]

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن الوحدة تتلخص الوظائف الرئيسية في الأربع التالية:

1) جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشاة بكفاءة وفعالية، حصر أي عمليات وأحداث متعلقة بنشاط الوحدة في صورة مواد أولية (بيانات) تمثل مدخلات النظام.
2) تشغيل ومعالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص.
3) توليد معلومات محاسبية مفيدة إلى الأطراف المستفيدة ذات العلاقة لاتخاذ القرار مع إعداد تقارير إدارية.
4) تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول الوحدة.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

وتكمن خصائص نظام المعلومات المحاسبية في النقاط التالية : [2]

1. نظم المعلومات المحاسبية موجهة أساسا للتعامل مع النقود، حيث تترجم جميع العمليات إلى مبالغ نقدية ولذلك فهي تقتصر على معالجة العمليات ذات التأثير المالي المباشر على المؤسسة.

2. يتم تسجيل العمليات المحاسبية باستخدام طريقة القيد المزدوج المعروفة في مسك السجلات المحاسبية، والتي تجرى من خلالها موازنة المبالغ الدائنة والمدينة في كل قيد محاسبي.

3. يتم تسجيل العمليات المحاسبية للتأكد من دقتها وصحتها من خلال ما يسمى بميزان المراجعة، وهو عبارة عن سجل خاص بكل عملية يتم الاحتفاظ بها في النظام لبيان التفاصيل العملية.

---

[1] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2013-2014، ص18.

[2] محمد نور برهان ، غازي إبراهيم رحو ، **نظم المعلومات المحوسبة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2015، ص 75.

4. يستخدم دليل الحسابات.
5. يعتبر نظام المعلومات المحاسبية ذات طبيعة دورية، حيث يتم موازنة العمليات على أساس دوري.
6. يهتم نظام المعلومات المحاسبية المالية بالبيانات التاريخية حيث تعالج وتلخص الأحداث التي تمت فعلا.
7. يقدم نظام المعلومات المحاسبية تقارير محاسبي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال توفر التكنولوجيات المختلفة و تنوعها، أخذت الأنشطة الحياتية التحول من أنشطة عادية إلى أنشطة إلكترونية للاستفادة من هذه الأنشطة الجديدة في مجال المحاسبة، حيث يتطلب جمع البيانات و معالجتها ثم استخراج النتائج لمساعدة متخذي القرارات. الأمر الذي مكن من توافر كفاءات خاصة و أدوات أكثر تكيف، و منها تكنولوجيا المعلومات.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية هي النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد وكذا الذي يحتاج إلى نظام يعمل على توفير المعلومات للتأكد من سلامة عملياتها وضمان استمراريتها.

ظهرت الحاجة للمحاسبة في القرون الوسطى، أي منذ القرن الرابع عشر، ونظرا للدور الرئيسي الذي تلعبه في إدارة المنظمات في ظل التطور المتسارع نتيجة التغيرات الجوهرية التي شهدتها بيئة الأعمال، بدأ علم المحاسبة في التطور حتى يواكب هذه التطورات التي بدأت تتسارع وتتطور يوما بعد يوم، حيث عملت تلك الأخيرة على النهوض بالعمل المالي في نواحي الاقتصاد المختلفة وللإلمام أكثر بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول**: ماهية المحاسبة
- **المبحث الثاني**: عموميات حول القوائم المالية
- **المبحث الثالث**: مدخل إلى الخزينة
- **المبحث الرابع**: الأجور وطرق تحديدها

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

تعتبر المحاسبة أحد المكونات الرئيسية لأي تنظيم سواءا كان هدف التنظيم ربحي كالمنشآت التجارية أو غير ربحي كالوحدات الحكومية فبدون المحاسبة لن يكون بمقدور هذه المؤسسات معرفة الوضع المالي في نهاية كل سنة مالية بشكل دقيق يمكن أصحاب القرار من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المحاسبة وتطورها وأهم مفاهيمها وأهدافها ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: نشأة المحاسبة وتطورها. [1]

لقد بدأت المحاسبة منذ القدم كفن يتطلب إتقانه، ممارسة وتدريب مستمر لمن يرغب في احترافه، ثم أخذ الاتجاه يتطور نحو وضع قواعد ومبادئ تحكمها ومفاهيم يلتزم بها المحاسبون، وأصبحت بذلك علما تحكمه مجموعة من النظريات وللخوض أكثر في هذا الموضوع سنعمل على شرحه من خلال هذا المطلب.

أولا: نشأة المحاسبة وتطورها

للمحاسبة جذور عميقة في التاريخ، حيث كان لها وجود في عصور ما قبل الميلاد، بل أكثر من ذلك يمكن القول بوجود المحاسبة وبأبسط صورها في كل الحضارات القديمة، كالآشورية والبابلية والفرعونية واليونانية والرومانية واليمنية، إضافة إلى الحضارة الإسلامية.

إن ظهور الأنظمة العددية وانتشار استخدامها بين الحضارات المختلفة، إضافة إلى استخدام النقود كوسيلة للتبادل التجاري، كل ذلك أدى إلى تنشيط التجارة وظهور الحاجة إلى تدوين المعاملات التجارية، فكانت المحاسبة وسيلة التاجر لتدوين هذه المعاملات، وقد كان دور المحاسبة آنذاك يقتصر على تدوين بعض المعاملات كالمدفوعات أو المعاملات الآجلة مع الغير والمتمثلة في الديون،أما السجلات المحاسبية فعلى الرغم من أنها كانت بدائية ومكتوبة على ألواح من الطوب والقطع الفخارية كما في الحضارة البابلية، أو على أو راق البردي كما في حضارة مصر الفرعونية، إلا أنها كانت تستخدم لأغراض متنوعة منها على سبيل المثال: توثيق المعاملات، الرقابة على التكاليف، توفير المعلومات التفصيلية، الرقابة على المخزون، وغيرها من الاستعمالات الأخرى لهذه السجلات.

[1] د/ باسمة فالح النعيمي، **المحاسبة المالية**، ج1، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012، ص 15-16.

أما نقطة التحول في تاريخ المحاسبة فقد كان في سنة 1494م، حين صدر كتاب "نظرة عامة للحساب والهندسة والنسب "لا الذي ألفه عالم الرياضيات الإيطالي لوكا باشولي (luca pacioli)، والذي شرح فيه آلية تطبيق طريقة القيد المزدوج التي كانت موجودة آنذاك، والتي تعد الأساس في تسجيل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة وما تزال تطبق حتى وقتنا الحاضر.

وبظهور الثورة الصناعية وما نتج عنها من قيام الشركات المساهمة برؤوس أموال كبيرة وتعدد وسائل التمويل وما ترتب عليه من انفصال إدارة المشروع عن مالكيه، وظهور الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع، فقد ألقى على المحاسبة مسؤوليات جديدة كان لابد من مواكبتها، حيث انصب اهتمام المحاسب على قياس الدخل المتحقق للمشروع والذي يمثل محور اهتمام المالكين وهدفهم الأساس من المساهمة في المشروع، كذلك برز الاهتمام وبشكل واضح بإعداد القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يقوم بمراجعتها وتدقيقها المحاسب القانوني لغرض اعتمادها، مما يضفي عليها المصداقية تجاه الأطراف المستخدمة لها.

قد كان لظهور المنظمات والجمعيات المحاسبية المهنية منها والأكاديمية الدور الكبير في تطور المحاسبة، حيث أسهمت هذه المنظمات والجمعيات الإقليمية منها والدولية في وضع المبادئ والمفاهيم المحاسبية وتطويرها إضافة إلى إصدار المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة، إلى جانب أدلة وقواعد السلوك المهني التي تنظم عمل المحاسبين القانونيين، وتمثل الجانب الأخلاقي للمهنة الذي يعد جزء أساسا لكل مهنة.

ثانيا: علاقة المحاسبة بتكنولوجيا المعلومات

شهد العالم في السنوات الأخيرة ما يعرف بثورة المعلومات والتي جاء نتيجة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا (تقنية) المعلومات (information technology) .(IT) والمجالات المختلفة لاستخدامها، والمحاسبة كنظام للمعلومات استفادت هي الأخرى من تكنولوجيا المعلومات في عملياتها المختلفة كجمع البيانات وتشغيلها وإنتاج المعلومات وتوصيلها، وخير مثال على ذلك نظم المعلومات المحوسبة وبرامج المراجعة المحوسبة، وقد انعكس ذلك على طبيعة وشكل المستندات والسجلات المحاسبية لذا كان لابد من تطويرها وبما يتلائم مع هذه التكنولوجيا الحديثة، ليس هذا فحسب وإنما كان لابد أن يصاحب ذلك تطوير في مهارات المحاسب وبما يمكنه من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة.

ويمكن القول أن تكنولوجيا المعلومات كونها تقود عملية تطوير نظم المعلومات، فقد لعبت دورا هاما في تطوير المحاسبة وذلك من خلال تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

المطلب الثاني: تعريف المحاسبة وأهدافها

تعتبر المحاسبة أحد المكونات الرئيسية لأي مؤسسة سواءا كان هدفها ربحي كالمنشآت التجارية أو غير ربحي كالمؤسسات الحكومية. فبدون المحاسبة لن يكون بمقدور هذه المؤسسات معرفة الموقف المالي في نهاية كل سنة مالية بشكل دقيق وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

أولا: تعريف المحاسبة [1]

لقد اجتهدت الجمعيات المحاسبية الأكاديمية منها والمهنية في تقديم تعريف شامل للمحاسبة ومعبر بشكل دقيق عن وظائفها وأهدافها، ومن أبرز تلك المحاولات ما توصل إليه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (american institue of certified public accountants) في سنة 1941 حيث عرف المحاسبة بأنها " فن تسجيل وتبويب وتلخيص، بطريقة ذات معنى وبصورة نقدية، المعاملات والأحداث التي تكون جزئيا على الأقل ذات صفة مالية، ومن ثم تفسير النتائج "

نلاحظ هنا أن هذا التعريف جاء منسجما مع وظيفة المحاسبة في تلك الفترة الزمنية حيث كان عمل المحاسب يقتصر على مسك الدفاتر وتنظيم الحسابات، وهي الوظيفة التي كانت مطلوبة من المحاسبة آنذاك، تعريف آخر للمحاسبة ظهر في الفترة نفسها يرى أن المحاسبة هي " نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص وتفسير العمليات التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة، وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة ".

ونتيجة لتطور الحياة الاقتصادية فقد تطورت المجتمعات وانعكس ذلك على تنامي حاجة هذه المجتمعات إلى الخدمات التي تقدمها المحاسبة كونها نشاطا خدميا، ولتواكب المحاسبة هذه التطورات وتلبي هذه الاحتياجات فقد قدم مجلس المبادئ المحاسبية (APB) (Accounting Principles Board) تعريفا جديدا للمحاسبة وكالآتي:

[1] باسمة فالح النعيمي، **المحاسبة المالية**، ج1، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء،2012، ص 16-17.

"المحاسبة هي نشاط خدمي، وظيفتها توفير معلومات كمية، ذات طبيعة مالية في الأساس، حول الوحدات الاقتصادية، والتي يراد منها أن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ". ومع تطور المحاسبة وتنامي دورها كنظام للمعلومات فقد تم تعريفها بأنها " نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية، يمكن استخدامها في عمليات التقويم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات ".

ثانيا: أهداف المحاسبة

تعمل المحاسبة –كونها نشاطا خدميا – على توفير المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو المعلومات المحاسبية، لذلك فإن للمحاسبة أهدافا متعددة يمكن إجمالها في ثلاثة أهداف رئيسية هي:

أ. توثيق المعاملات المالية التي تحدث في المنشأة وبحسب تواريخ حدوثها وذلك في سجلات خاصة، وبذلك يتجمع لدى المنشأة سجل شامل بهذه المعاملات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة لأية معلومة وفي أي وقت.

ب. تحديد وعرض نتائج نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية يطلق عليها السنة المالية أو الفترة المحاسبية (Accounting period).

ت. تصوير المركز المالي أو ما يسمى الوضع المالي (Financial Position) للمنشأة في نهاية السنة المالية.

المطلب الثالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية وفروعها

تطورت المحاسبة بتطور الحياة الاقتصادية للوحدات الصناعية والتجارية والخدمية، وقد تبع هذا التطور ظهور العديد من التخصصات المحاسبية، وانبثق عنها مجموعة من الفروع كما اختلف مستخدموها وذلك بالاختلاف درجة الاستفادة منها وهذا ما سنعرفه في هذا المطلب.

أولا: مستخدمو المعلومات المحاسبية [1]

تقدم المحاسبة المعلومات المالية – أو ما يطلق عليها مخرجات النظام المحاسبي – إلى أطراف متعددة يطلق عليها مصطلح " مستخدمو المعلومات المحاسبية "، ويختلف نوع المعلومات التي يطلبها هؤلاء المستخدمون بحسب حاجتهم لتلك المعلومات والمجال الذي سيستخدمونها فيه، ويمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية إلى فئتين رئيستين هما :

1) **المستخدمون الخارجيون (Exteranal users)**: تتكون هذه الفئة من أطراف متعددة، توفر لها إدارة المنشاة المعلومات المحاسبية في شكل قوائم مالية (financial statement)، حيث يتم الاعتماد على هذه القوائم المالية في اتخاذ الكثير من القرارات الهامة، ومن هذه الأطراف على سبيل المثال:

أ. **ملاك المنشأة (owners)**: وهم أصحاب الملكية في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، واهتماماتهم بالقوائم المالية يأتي من رغبتهم في التعرف على نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ومركزها المالي، وذلك ليتمكنوا من تقويم وضع المنشأة ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، واتخاذ القرارات المختلفة سواء بالاستمرار أو التوقف، أو قرارات التوسع . . . إلخ.

ب. **المساهمون (shareholders)**: ويتركز اهتمام المساهمين الحاليين على قرار الاحتفاظ بأسهمهم في المنشأة أو بيعها، أما المساهمون المرتقبون فأمامهم بدائل عدة لاتخاذ قرارات الاستثمار، وكلا النوعين من المساهمين يبني قراراته على معلومات منها المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ت. **الدائنون والمقرضون creditors and borrowers)**: وكلاهما يستند على القوائم المالية للمنشأة وذلك للاطمئنان على مركزها المالي ومدى قدرتها على سداد الديون مما يساعدهم في اتخاذ قرارات الائتمان والإقراض.

[1] باسمة فالح النعيمي، **المحاسبة المالية**، ج1، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2012، ص 19-20.

ث. **الجهات الحكومية**: ومن أمثلتها مصلحة الضرائب taxes حيث يتم ربط الضريبة استنادا إلى الربح المتحقق وفق ما يرد في القوائم المالية للمنشأة، كذلك فإن المخططين والمحللين الماليين بحاجة إلى معلومات مالية عن المنشآت مما يساعدهم في وضع الخطط ورسم السياسات المالية للدولة.

ج. **جهات أخرى**: هناك أيضا نقابات أو اتحادات العمال (labor unions) والتي تمثل العاملين في المنشآت وتدافع عن حقوقهم وتتدخل في تحديد أجورهم بناءا على المعلومات المالية للمنشأة، أما الباحثون (researchers) في المجال المحاسبي فهم بحاجة إلى المعلومات المالية لإنجاز وتعزيز بحوثهم التطبيقية والتي تعالج المشاكل المحاسبية في كثير من المنشآت.

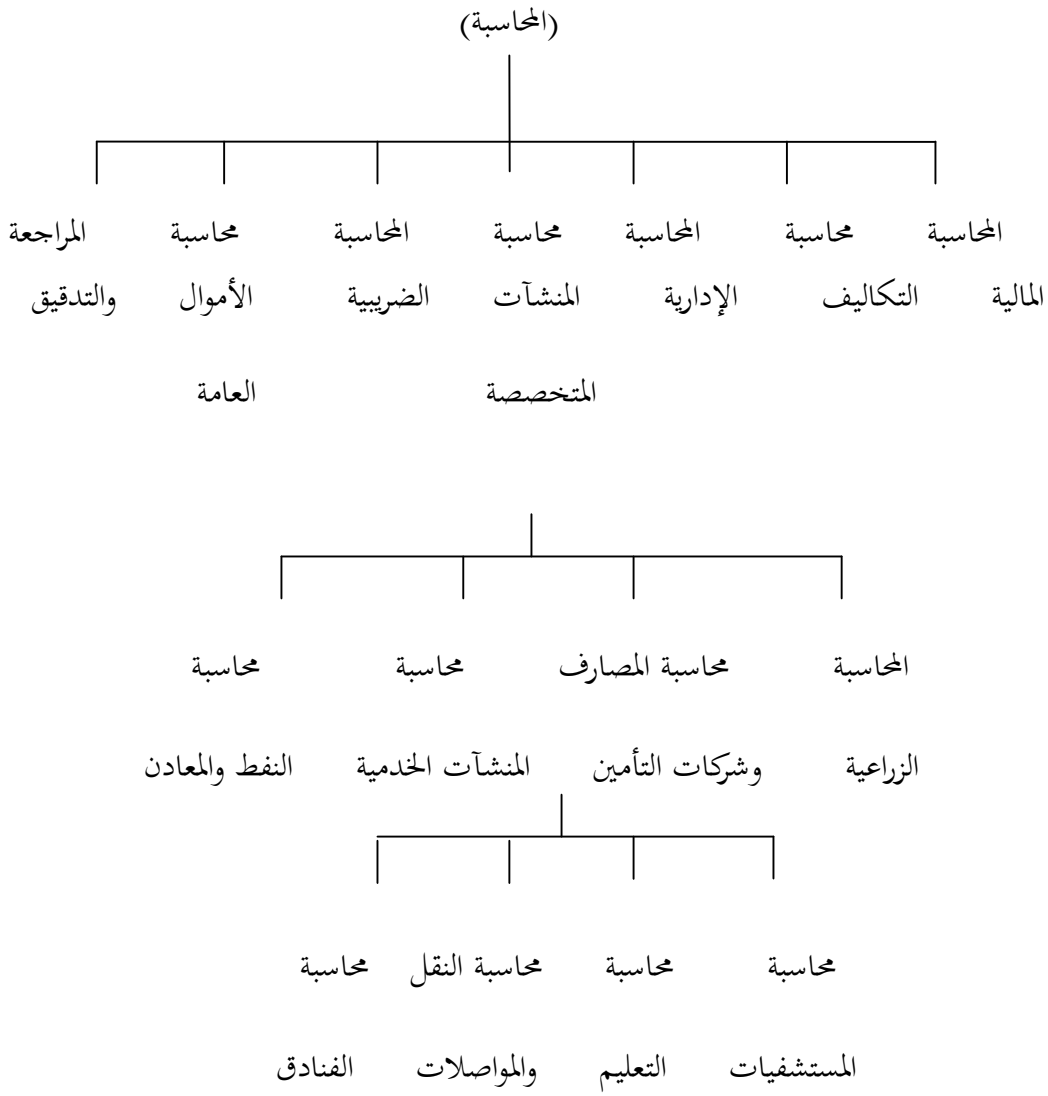
2) **المستخدمون الداخليون (Internal users)**: ويتمثل المستخدمون الداخليون في إدارة المنشأة نفسها، حيث تحتاج هذه الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لتمارس وظائفها المعروفة وهي التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة وتقويم الأداء، ولو نظرنا إلى إحدى هذه الوظائف وهي وظيفة اتخاذ القرارات مثلا، لوجدنا أن هناك كما كبيرا ومتنوعا من القرارات ينبغي على إدارة المنشأة أن تقوم باتخاذها على مدار السنة، وكل قرار يحتاج إلى معلومات محاسبية ملائمة له بذاته، وعلى المحاسب أن يقدم إلى إدارة المنشأة تلك المعلومات المحاسبية الملائمة لمساعدتها في اتخاذ ذلك القرار، ناهيك عن باقي الوظائف الأخرى وما تتطلبه من معلومات محاسبية.

ثانيا: فروع ومجالات المحاسبة [1]

كي تحقق المحاسبة أهدافها وتقوم بوظيفتها في توفير احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، هذه الاحتياجات التي تنامت وتنوعت بمرور الزمن وسرعة التطورات التي شهدتها البيئة التي تعمل فيها المحاسبة وما يتمخض عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية .....إلخ، فقد كان على المحاسبة أن تستجيب لهذه الظروف وتتكيف معها، لذلك فقد شهدت المحاسبة الكثير من التطورات وأحد أوجه التطور تجسد في الظهور التدريجي والمستمر لفروع محاسبية متخصصة، كل منها يهتم بمجال محاسبي معين، والاتي أبرز هذه الفروع ومجال عمل كل منها:

[1] د/وليد ناجي الحيالي، **اصول المحاسبة المالية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الجزء الأو ل، 2007، ص 26-27.

شكل رقم (01-03): فروع ومجالات المحاسبة



المصدر: وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الجزء الأو ل، 2007، ص25.

ويمكن أن نشير باختصار إلى مفاهيم فروع المحاسبة الرئيسية، والتي وردت في المستوى الأو ل من الشكل السابق

المحاسبة المالية (financial accounting):

هي مجموعة القواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تحكم طرق تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمنشأة في مجموعة من الدفاتر والسجلات، بهدف الوقوف على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة، وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة.

محاسبة التكاليف (cost accounting):

هي تلك المحاسبة التي تهتم بحساب عناصر تكاليف الأنشطة المختلفة في المنشأة، والمتضمنة الأجور والمواد الأو لية والمصروفات الأخرى، بهدف تحديد تكلفة وحدة النشاط المنتجة، لأغراض الرقابة والتسعير، وغيرها من قرارات مزأو لة النشاط.

المحاسبة الادارية (administration accounting):

وهي من الفروع الحديثة في علم المحاسبة، وهي تتمثل في مجموعة من المبادئ العلمية والطرق العملية التحليلية التي لها صفة الشمول والتكامل الهادفة إلى توفير المعلومات اللازمة للمستويات الإدارية والتنفيذية في المنشأة، لترشيد القرارات وتنفيذ السياسات المرسومة.

محاسبة المنشآت المتخصصة (specialization accounting firms):

هي المحاسبة التي تهتم بأساليب وطرق تسجيل وتحليل العمليات المالية الخاصة بمجموعة من المنشآت ذات الأنشطة الاقتصادية المتخصصة، كالمنشآت الزراعية أو المصرفية أو الخدمية، وكذلك منشآت استخراج النفط والمعادن . . . إلخ.

ولاشك أن هذه الأساليب أو الطرق لا تخرج عن القواعد أو الإجراءات أو المبادئ التي تحكم المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو غيرها.

المحاسبة الضريبية (tax accounting)

وتهتم بحساب أو قياس حجم الدخل الخاضع للضريبة على الإيراد، والذي تحققه المنشآت نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة. وذلك وفقا للقوانين والأنظمة الاقتصادية والضريبية السائدة في الدولة، وبما ينسجم مع السياسة لمالية وأسس توزيع الثروة في المجتمع.

محاسبة الأموال العامة (الحكومية والقومية)

وهي مجموعة القواعد والإجراءات التي تحكم عملية تسجيل وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالوحدات الإدارية (الحكومية) ذات الطابع العام، أي التابعة للدولة ن وتشمل أيضا أسس إعداد التقارير المختلفة إلى الجهات المسئولة عن رقابة وإدارة الأموال العامة كالخزانة والتخطيط، وجهاز المتابعة.

المراجعة والتدقيق (auditing)

وهي عبارة عن مجموعة الطرق والمقاييس والإجراءات المتناسقة اللازمة للوقوف على مدى التزام المحاسبين في المنشآت المختلفة، بالقواعد والمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتحقيق الكفاءة في عملية استخدام موارد وأصول المنشأة، بما يتفق وأهدافها، والتحقق من صحة التزاماتها اتجاه الغير.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مخرجات العملية المحاسبية والنظام المحاسبي ككل فبعد عملية جمع البيانات وترتيبها وتصنيفها تتم معالجتها لنتحصل في الأخير على هذه القوائم والتي سنسلط عليها الضوء في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهميتها

القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، حيث سنتعرف على أهم مفاهيها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة في هذا المطلب.

أولا: مفهوم القوائم المالية

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

1- " تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصاديه، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة". [1]

2- القوائم المالية هي عبارة عن ملخص البيانات والمعلومات التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المختلفة، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وهي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية". [2]

3- وهي عبارة عن بيان محاسبيي تنعكس عليه صورة الكيان الاقتصادي التي تعبر عنه الوحدة المحاسبية ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغيرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال السنة المالية حيث يرى معهد المحاسبين القانونيين بأمريكا أن الغرض منها إعداد تقرير يوضح مدى تقدم الإدارة في تحقيق أهداف المشروع ويوضح سلامة أو عدم سلامة الاستثمار في المشروع والنتائج التي وصلت إليها الإدارة خلال المدة المحاسبية المعمول عنها الحسابات". [3]

4- من التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية" تعد المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال فترة مالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية ".

[1] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 25.

[2] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014، ص21.

[3] مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007، ص30.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

من خلال التعاريف السابقة تظهر أهمية القوائم المالية ويبرز الغرض من إعدادها والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط : [1]

1. أداة الاتصال:

فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي" : توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه" فهي بذلك:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك. . .
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة: العمال، المحللين، الباحثين. . .

2. وسيلة في تقييم الأداء:

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:

في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

[1] مصطفى عقاري، التقارير المالية لمن؟، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007، ص26.

- تستعمل من الأطراف التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، البنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف القوائم المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الخصائص التي تتميز بها القوائم المالية، والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: خصائص القوائم المالية

تتمثل خصائص القوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفيدة للمستخدمين، ويمكن أن نميز بين أربعة خصائص أساسية هي : [1]

1- ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزعم اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات. فالمعلومات غي المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه، وينبغي استبعادها. فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية، فان المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة، وقد تصبح مظللة لعدم الحاجة إليها في سياق قرار معين.

للملائمة ثلاث خصائص ثانوية:

أ- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها، فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.

ب- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية راجعة، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار بأن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات، إذا كان القرار اتخاذها حين ذاك خاطئا.

ت- –أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤيه أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة سابقا.

[1] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلدأو ي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ص 24-26.

2- الموثوقية:

تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها. ولتحقيق ذلك توافر ثلاث خصائص ثانوية:

أ- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها فمثلا، إذا كانت الديون المتوقع عدم تحصيلها تقدر بمبلغ /15000 /دينار، ولكن المحاسب اكتفى بمخصص بمبلغ/1000/ دينار فقط إذن، المعلومة الأخيرة الذي اعتمدا المحاسب (1000)، ليست صادقة في تمثيل الظاهرة هومطابقتها للواقع.

ب- الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لوأن أي محاسب آخر إذا أعادة عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج. ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية المقبولة عموما، فالنتائج لن تكون مرتبطة بالشخص المحاسب.

ت- الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات. فالمعلومات لن تكون حيادية إذا غلبنا مصلحة مجلس الإدارة في الشركة المساهمة على مصلحة المساهمين عند اختيار طريقة قياس المخزون أو اهتلاك الأصل الثابت. فهذا يؤدي إلى عدم الحياد في القياس المحاسبي.

3- القابلية للمقارنة

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعنية مقارنة بالمنشآت المماثلة،

مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب تفوق أو تدني أداء المنشآت الأخرى ويساعد بالتالي متخذي القرار بالتنبؤ وتقييم أداء منشآتهم وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المنشآت المختلفة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث.كما ترتفع درجة قابلية المقارنة وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

4- الاتساق أو الثبات:

ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من الفترة محاسبية لأخرى. وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في اتباع نفس الطرائق المحاسبية (مثلا قياس المخزون السلعي، تحديد عبء الإهتلاك، قياس مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. . .).

يلاحظ أن كلا من خاصيتين القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية. فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتها الملائمة والموثوقية.

ثانيا: أهداف القوائم المالية

ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها، وذلك من خلال : [1]

1- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة).

2- توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية. ويتم اعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على أنها تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1وتنتهي في 31/12، وهي تقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة(مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية، سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: الملاك، الإدارة (بمختلف

[1] قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص25-26.

مستوياتها)، العاملين في الوحدة الاقتصادية، أو من خارج الوحدة الاقتصادية مثل :المساهمين، المستثمرين، المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة (مثل الوزارة المختصة، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للضرائب... إلخ)، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.

وبغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من أهمها الآتي :

1- إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية إلى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.

2- ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، وبما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء...إلخ.

3- يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة (أو فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة.

4- توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تمت فيها استخدام تلك الأموال.

5- ضرورة توفير البيانات اللازمة غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا (مباشر أو غير مباشر) على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.

6- الأخذ بنظر الاعتبار قدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين (المحتملين) من حيث درجة ثقافتهم الإدارية والمحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع تلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة من قبل مستخدمي القوائم المالية،في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم الاقتصادية، ذلك أن احتياجات هذه الفئات إلى المعلومات متباينة جدا حيث تتراوح من معرفة نتائج المؤسسة، أفاقها المستقبلية مرورا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقديم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع.

أولا: المستخدمين حسب المصلحة [1]

- **المستثمرون:**

يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارت تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

- **المقرضين:**

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

[1] سعيدي عبد الحليم، **محأو لة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص51-53.

- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:**

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

- **العملاء:**

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

- **الجهات الحكومية:**

تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى المعلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

- **الجمهور العام:**

تؤثر المؤسسة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسة مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد القوائم المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

والجدير بالذكر أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يذكرها ضمن إطار أعداد وعرض القوائم المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية هم، إدارة المؤسسة، والمحللون والمستشارون الماليون، والسوق المالي، والمنافسون والمحامون .... الخ.

ثانيا: القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية [1]

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو احتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية.
- تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة.
- تقييم مقدرة المؤسسة على الدفع وتقديم مزايا أخرى للعاملين.
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تم اقتراضها من قبل المؤسسة.
- تحديد السياسات الضريبية تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.
- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.
- تنظيم أنشطة المؤسسة.

المبحث الثالث: مدخل إلى الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة على المدى القصير والخاص بدورة الاستغلال، فجميع العمليات المحققة من طرف المؤسسة خلال ممارسة نشاطها العادي تترجم بحركة أموال الخزينة، فهذه الأخيرة توضح مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في وقت استحقاقها، ولمعرفة ما سبق يجدر بنا التطرق لمفهوم الخزينة وأهدافها وأهم أساليب ومشاكل تسييرها.

المطلب الأول: تعريف الخزينة وجدول تدفقاتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مجموعة من النقاط المتعلقة بالخزينة وبالتحديد دراسة مفهوم الخزينة وأخيرا تقديم شرح حول جدول تدفقاتها.

[1] سعيدي عبد الحليم، **محأو لة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015،ص53.

أو لا: تعريف الخزينة

- يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة من الأموال بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال. [1]

- الخزينة هي الأموال الجاهزة التي تعبر عن الأصول التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في لقيم الصندوق، أو البنك أو في مرتكز الصكوك البريدية، والتي تستطيع استخدامها فورا فهي تشمل صافي الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال. [2]

- تعني خزينة المؤسسة قدرة الأصول المتداولة (مخزونات، قيم قابلة للتحقيق، متاحات) على مواجهة الاستحقاقية للديون القصيرة الأجل، من خلال هذا التعريف فالمؤسسة ملزمة بتوفير جزء من الأموال في شكل سيولة لتغطية الاحتياجات كالديون التي حان وقت سدادها أي مدى قدرة المؤسسة على الوفاء في المدى القصير، وهذا يهم بالدرجة الأولى البنك الذي يكون أمام قرار الإقراض أولا. [3]

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مفهوم أكثر شمولا للخزينة، حيث تعتبر الخزينة مورد لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء الطويلة أو القصيرة المدى وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة دائما لمواجهة متطلبات المؤسسة، فهي إذن عبارة عن مجموعة من الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع أن تقوم به فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

يعتبر كجدول قيادة في يد متخذي القرارات على مستوى القمة الإستراتيجية تتخذ على ضوئه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه. [4]

---

[1] اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص252.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج، 1997، ص51.

[3] رمال ايمان، **تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة اكلي محمد أو لحاج –البويرة–،2017-2018، ص16.

[4] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 171.

جدول تدفقات الخزينة عبارة عن وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حسابات النتائج . [1]

1- **جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة** : تتمثل الطريقة المباشرة الموصى بها حسب النظام المحاسبي والمالي (SCF) في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن،الموردون، الضرائب.....) قصد إبراز تدفق مالي صافي، وكذا تقريب هذا التدفق المالي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

حيث يحتوي جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات : [2]

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: الأنشطة العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل.
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: عمليات تسديدات أموال من أجل اقتناء استثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصول طويلة الأجل.
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدا وترتيب بصورة دائمة من سنة مالية لأخرى في أنشطة الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل.

الجدول رقم (02-01) : جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

الفترة من . . . . . الى . . . . . .

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية :			

[1] أسعد حميد العالي، **الادارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)**، الطبعة الأو لى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 69.

[2] شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودوأو، الجزائر، 2008، ص91.

–التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. –المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين –الفوائد والمصاريف المالية الأخرى –الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة العناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار –المسحوبات على اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية –التحصيلات على عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية –المسحوبات على اقتناء تثبيتات مالية –الفوائد التي تم التحصيل عليها عن التوظيفات المالية –الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل –التحصيلات من أعقاب إصدار الأسهم –الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها –التحصيلات المتأتية من القروض –تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			

أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية **أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية**			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد،11المؤرخة في 25 مارس2009، ص 30.

2- **جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة** :تتمثل الطريقة غير المباشرة في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان : [1]

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات، الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين.....).
- التسويات (ضرائب مؤجلة).
- التدفقات المالية بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ....). وهذه التدفقات تقدم كل على حدا.

تم تنبيه من قبل مجلس الخبراء المحاسبين الفرنسيين، الهدف منه هو تمثيل إرادات ونفقات لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة لنشاط كل من الاستغلال، الاستثمار، والتمويل ونجد هذا التقسيم ما يلي :

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل.

[1] شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودوأو، الجزائر،2008، ص94.

الجدول رقم (02-02) : جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من . . . . . إلى . . . . . .

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية: -صافي نتيجة السنة المالية **تصحيحات من اجل:** -الاهتلاكات والأرصدة -تغيير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية عن الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار -المسحوبات على اقتناء تثبيتات -التحصيلات التنازل عن تثبيتات -تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل -الحصص المدفوعة للمساهمين -زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) -إصدار القروض -تسديدات القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			

تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
موال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص36.

المطلب الثاني: تسيير الخزينة وأهدافها

من خلال هذا المطلب سيتم التركيز على تسيير الخزينة وأهم أهدافها.

أو لا: مفهوم تسيير الخزينة

" يعتبر تسيير الخزينة من المهام الأساسية للمسير المالي، فهي تمثل أساس التوفيق بين الربحية والسيولة، فارتفاع رصيد الخزينة يمثل القوة المالية للمؤسسة لكن التمادي في ذلك يؤدي إلى التوقف التدريجي لتلك القوة ويؤدي بها إلى فقدان الفرص ". [1]

ثانيا: أهداف تسيير الخزينة

أن الهدف الرئيسي لتسير الخزينة يكمن في تقليل مخاطر السيولة داخل المؤسسة، ويمكن تفصيل هذا الهدف على النحوالتالي : [2]

1) **مواجهة الاحتياجات النقدية**: (meeting cash needs) ويتم ذلك من خلال:

- إعداد التنبؤات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

[1] البحري رشيدة، بوشنة فريدة، **اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة احمد دراية –أدرار-،2016-2017، ص 10.

[2] محمد عقل، **مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الأو لى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص187-188.

- توفير التمويل للاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة.

2) **تقليل الاحتياجات النقدية:** (minimizing cash needs) ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- تقليل تسرب النقد في المؤسسة .
- الإسراع في تحصيل ديون المؤسسة.
- التأخير في دفع المستحقات على المؤسسة إلى أقصى حد ممكن مسموح به من قبل الدائنين.

3) **تقليل كلفة النقد:** (minimizing cash cost) ويتم ذلك من خلال مايلي:

- تقليل الحاجة إلى النقد.
- الاقتراض بأفضل الشروط الممكنة.
- البحث عن أفضل الفرص لاستثمار الفوائض النقدية.

4) تفادي الخسائر التي قد تنجم عن الدخول أو الالتزامات بالعملة الأجنبية التي قد تنجم عن التغير في أسعار الصرف.

المطلب الثالث: أساليب ومشاكل تسيير الخزينة

لقد شهد تسيير الخزينة تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة من ناحية، وتطور الأساليب التكنولوجية الحديثة وخاصة أساليب التمويل الالكتروني للأموال من ناحية أخرى، وكذلك عرفت عدة مشاكل التي اعترضت تسييرها وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

أو لا: أساليب تسيير الخزينة

يمكن تصنيف أساليب تسيير الخزينة إلى ثلاث مجموعات هي [1]:

أ. **مراقبة التدفقات النقدية:** وهي الحالة التي تتوازن فيها التدفقات النقدية للداخل مع التدفقات النقدية للخارج بما يسمح للمؤسسة الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية، ولان المؤسسات تحصل

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2013، ص 285-286.

على الأموال من عدة مصادر، وتدفع أموال في عدة أماكن نظرا لتعدد فروعها في عدة مدن أو دول، وبالتالي يكون لديها عشرات الحسابات البنكية، فلا بد أن يكون لديها نظام فعال للتحصيل والدفع ولتحويل الأموال من الفروع والمصادر المختلفة إليها بما يضمن مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المؤسسة.

ب. **تعجيل عملية تحصيل الحسابات المدنية:** حيث انه لابد من تحصيل الحسابات المدينة بسرعة اكبر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة التدفقات النقدية الداخلية إلى المؤسسة، ويحسن من كفاءة تسيير الخزينة، وهناك أساليب عديدة تستخدم لتعجيل عملية التحصيل من بينها:

1. **الصندوق المقفل**: وهو إجراء يستخدم لتسريع عملية التحصيل باستخدام صناديق البريد بدلا من مراكز إدارة المؤسسة، حيث يقوم البنك المعتمد يوميا بجمع ما يوجد في الصندوق وإيداعه في حساب المؤسسة، ومن ثم يرسل البنك كشفا يوميا بما تم جمعه عبر نظام التحويل الالكتروني، وهذا النظام يحقق الوقت اللازم لاستلام الشيكات الواردة وإيداعها وتسويتها من خلال النظام البنكي بحيث تصبح الأموال جاهزة للاستخدام.
2. **الديون المسبقة التفويض** : وهذه الطريقة تتيح فرصة التحويل التلقائي للأموال من حساب العميل إلى حساب المؤسسة في التواريخ المحددة، وتسمى هذه الطريقة أيضا بالعملية اللاأو رقية، لكونها تتم بدون استخدام الشيكات الورقية التقليدية، وهذه الطريقة تسرع عملية تحويل الأموال لأنها تؤدي إلى تجنب الحاجة إلى وقت الإرسال في البريد وتسوية الشيكات وبالرغم من أن هذه الطريقة فعالة، إلا أن الإقبال عليها لازال قليلا.
3. **التركيز البنكي**: أي اعتماد بنك كبير يتم توجيه الأموال إليه من بنوك الإيداع المحلية التي تقوم بجمع الشيكات من الصناديق المقفلة السابق ذكرها أو الأموال التي تودع فيها مباشرة لحساب المؤسسة، ومن مزايا التركيز البنكي القدرة على التحويل السريع للأموال من بنوك التحصيل إلى بنك التركيز.
4. **شيك التحويل الإبداعي**: هو أسلوب حديث في ميدان تحويل الأموال، يعرف بالتمويل الإبداعي الالكتروني، يتم من خلال شبكة الاتصال الالكترونية توفر الفرصة لإرسال البيانات من بنك إلى آخر، فبدلا من استخدام الشيكات الورقية، يتم بواسطة هذه الشبكة معالجة البيانات بالتنسيق بين

أنظمة الكمبيوتر وشبكات الاتصال مما يؤدي إلى سرعة تحصيل الأموال وسرعة تدفقها إلى داخل المؤسسة.

أ. **الإبطاء في عملية الدفع**: تستخدم هذه الطريقة للمحافظة على الحد الأدنى من الأرصدة النقدية، وذلك من خلال إتباع بعض الأساليب التي تراعي عدم المساس بسمعة المؤسسة ومن هذه الأساليب نجد:

- **الصرف المركزي**: أي تركيز الدفع بالمركز الرئيس للمؤسسة ومن حساب موحد، يتميز هذا الأسلوب بعامل الوقت الذي يمر بين تحرير طلب الحصول على السيولة وعملية الدفع.
- **تجنب الدفع المبكر**: ويعني أن تدفع المؤسسة التزاماتها للموردين في أخر فرصة ممكنة.
- **استخدام الشيكات كوسيلة للدفع**: وهذا يتيح للمؤسسة بضعة أيام أخرى تستطيع خلالها الاستفادة من السيولة.

ثانيا: مشاكل تسيير الخزينة

يستوجب تحديد المستوى الإجمالي للخزينة الاهتمام بمشكلتين أساسيتين هما : [1]

- **مشكلة المردودية:** إن تحديد المستوى الإجمالي للخزينة يتطلب المقارنة بين تكلفة التمويل القصير الأجل للمؤسسة ومردودية الأموال المستثمرة، لذلك يجب تخفيض هذه الأموال إلى أقصى حد ممكن، أو بمعنى أخر يكون مستوى الخزينة قريبا من الصفر، فالخزينة المعدومة تؤدي إلى اختلالات أثناء الدورة، غير انه من المؤكد أن اللجوء إلى قروض قصيرة الأجل أثناء الاحتياج إلى السيولة، يكون اقل تكلفة من الاحتفاظ بصفة دائمة بفائض من الأموال، وقد يكون الاحتفاظ بخزينة سالبة أكثر ايجابية، ومن ثمة اللجوء إلى ديون قصيرة الأجل لتمويل الاحتياجات الدائمة، وهذه الحالة تواجهها بعض المؤسسات التي يكون فيها رأس المال العامل ثابت نسبيا في الوقت الذي يكون فيه مستوى النشاط في ارتفاع، دون إهمال مدى مساهمة التضخم في زيادة هذه الظاهرة حيث يكون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل بصفة متكررة .

[1] بوخلوة باديس، **الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة لمسيلة**، رسالة ماجستر، إدارة اعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2002-2003، ص 34-35.

- **مشكل المخاطرة:** يتحدد مستوى الخزينة كذلك بدرجة المخاطرة التي تتحملها المؤسسة، ولتفادي العجز في الخزينة قد تقرر المؤسسة الاحتفاظ بهامش أمان معين.

إن مستوى الخطر بالنسبة للخزينة صعب التحديد حيث يتوقف ذلك على :

- تقييم احتياجات رأس المال العامل
- تواجد عمليات خارج الاستغلال
- تحولات المحيط (انخفاض القروض البنكية)

المبحث الرابع: الأجور وطرق تحديدها

تعد الأجور من أهم المسائل التي تدور حولها النقاشات بين العمال وصاحب العمل، وأن اغلب النزاعات الحاصلة في الطبقة العاملة سببها السعي إلى رفع الأجر، وباعتبار الأجر مصدر رزق العامل وتكلفة على صاحب العمل فان تحديد سياسة الأجور يجب أن يكون بطريقة رشيدة وعادلة، لذا سوف نقدم في هذا المبحث مفهوم للأجر وأهميته وأهدافه وطرق تحديده.

المطلب الأول: تعريف الأجر وأهميته

تعتبر الأجور كأداة ووسيلة لقياس ما يبذله العامل من جهد أو ما يقدمه من عمل وله أثر مباشر على المستوى المعيشي للعامل وذلك لأهميته البالغة لدى الأفراد ومن خلال مما سبق سنتعرف على مفهوم الأجور وأهميتها في هذا المطلب.

أو لا: تعريف الأجر

هوعبارة عن استحقاق يستحقه العامل لدى صاحب العمل مقابل تنفيذ ما يكلف به وفقا للاتفاق الذي تم بينهما وفي إطار ما تفرضه التشريعات المنظمة للعلاقة بين العامل وصاحب العمل. [1]

[1] محمد الصيرفي، **إدارة الموارد البشرية**، الطبعة الأو لى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص149.

الأجر هوما يتقاضاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما، وقد نأخذ هذه الخدمة أو العمل شكل جهد ذهني أو عضلي كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي. [1]

وعرفه المشرع الجزائري حسب المادة 80من قانون العمل، {فإن الأجر هوحق العامل يتقاضاه مقابل عمل مؤدى على أن يتناسب هذا الأجر مع نتائج العمل وعليه فإن الأجر هومقابل مالي للعام} . [2]

ثانيا: أهمية الأجور

تعد الأجور أحد أهم حوافز العمل خاصة في المجتمعات النامية نظرا لضعف مستواها مقارنة بمستوى معيشة واحتياجات العمل، ورغم أن علماء النفس لم يولوا أهمية مناسبة لهذا الحافز في المجتمعات المتطورة اقتصاديا نظرا لتناسب الأجور مع مستوى المعيشة فيها، فإنها تظل أهم الحوافز في المجتمعات النامية والمتطورة على حد سواء. [3]

إن للأجر أهمية بالغة وتظهر في أكثر من جانب، فهومهم بالنسبة للفرد والمجتمع وكذلك بالنسبة للمؤسسة، وسنتطرق لهذه الجوانب فيما يلي :

1. أهمية الأجر بالنسبة للفرد:

يعتبر الأجر محددا رئيسيا لمستوى معيشة الفرد ومر كزه الاجتماعي فهوعلى المستوى الصحي والمعيشي والراحة النفسية التي يحققها الفرد لنفسه ولأسرته وشعوره بأمن اقتصادي. [4]

كما تتمثل أهمية الأجر على مستوى الفرد في أنها الوسيلة لإشباع الاحتياجات المختلفة للفرد سواء كانت احتياجات أساسية لمعيشة وبقائه أو لشعوره بأمان . [5]

[1] صلاح الدين عبد الباقي، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2002،ص 286.

[2] المادة 80 من قانون علاقات العمل رقم 11/90 الصادر في الجريدة الرسمية في 1990/04/21 العدد 17ص569.

[3] نادر أحمد أبوشيخة، **إدارة الموارد البشرية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان سنة 2010 ، ص173.

[4] عادل صحن، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1985، ص284.

[5] احمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة 5، سنة 2015، ص187.

ومن خلال الأجر يقوم الفرد بمقارنة مدا خيله {أجر الذي حصل عليه}مع مخرجاته {الجهد الذي بذله}لذا من الضروري أن يكون تقارب بينهم حتى لا يشعر العامل بعدم الارتياح خاصة إذا وجد أن هناك من يبذل جهد أقل ويحصل على أجر أكبر من أجره. [1]

2. أهمية الأجر بالنسبة للمؤسسة:

تشكل الأجور نسبة معتبرة من مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة لذا فإن المؤسسة تسعى جاهدة لمراقبة مستويات الأجور ومقارنتها مع ما يدفع في المؤسسات الأخرى المنافسة أو المماثلة له.

كما أن المؤسسة تقوم بمقارنة مخرجاتها مع مدخلات الفرد فإذا شعرت أنها تدفع أجرا يفوق الجهد المبذول من طرف الفرد فلن تكون مستعدة للاستمرار بالدفع له وبالتالي تصبح طريقة تحديد الأجور من الموضوعات الأساسية التي تهتم بها الإدارة التي تسعى إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض النفقات. [2]

3. أهمية الأجر بالنسبة للمجتمع:

للأجر أهمية بالغة في تحديد مستوى المعيشي للمجتمع وكذا درجة رخائه فكلما كان الأجر عاليا فرض عليه ضرائب عالية تشكل دخلا للمؤسسات الخدماتية والعامة. [3]

المطلب الثاني: أهداف الأجور ومحدداتها

بعدما تعمقنا في شرح مفهوم الأجور وبيان أهميتها البالغة لدى العاملين في المطلب السابق سنتطرق إلى أهدافها ومختلف محدداتها من خلال هذا المطلب.

[1] حمادة محمد الشاطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1980،ص42.

[2] لعرفي عودة، **محددات الأجور أثرها على العمالة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، شلف سنة 2011، ص47.

[3] حمادة محمد الشاطا، **النظرية العامة للأجور والمرتبات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1980،ص47.

أولا: أهداف الأجور

تتمثل أهداف الأجور إلى ما يلي : [1]

- جلب عمال ذوي كفاءات عالية وتحفيزهم بالعمل في المؤسسة
- إبقاء على العمال الموجودون فعلا في المؤسسة من خلال وضع وتحديد المسؤوليات المناسبة للدفع لما هو متوفر في المؤسسات المماثلة.
- توفير العدالة في الدفع، حيث أن إدارة الأفراد في المؤسسات تسعى إلى دراسة الأعمال الموجودة فيها وتقسيمها لتحديد قيمة كل عمل ولحل ما يستحق من أجر وفقا لهذه القيمة.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشروع وتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة.

ثانيا: محددات الأجور

تلعب الأجور دورا هاما في توزيع الموارد البشرية في استغلالها بأحسن شكل ممكن فيمكن لنظام الأجور أن يجذب الأفراد في أعمال معينة إذا كانت الأجور مرتفعة نسبيا عن أجور في أعمال أخرى.

من جهة أخرى يجب إيجاد التوازن بين أجور العاملين والإنتاج الذي يقدمونه لتفادي التضخم أو الركود في النشاط الاقتصادي ذالك أي ارتفاع في الأجور وبقاء الإنتاج متدهور يؤدي إلى حالة تضخم والعكس يؤدي إلى حالة ركود وكلاهما يشكل خطر على اقتصاد الدولة،وهناك مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية ولسياسة الأجور نوضحها فيما يلي : [2]

1- الاعتبارات الاقتصادية:

يتحدد الأجر نتيجة عرض وطلب ويتولى سوق العمل توفير المجال لتفاعل قوى العرض والطلب،فيجتمع المشترين والبائعين بخدمة العمل ويحدد أسعارها،إن أغلبية الأفراد العاملين في المجتمع يحصلون على دخول وهذه الأخيرة تمثل جزأ هاما من الكيان الاقتصادي وتقوم بدور هام في توزيع الموارد البشرية وحسن استخدامها.

[1] سهيلة محمد عباس وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر، لبنان سنة 2000، ص286-287.

[2] خدة ياسر، تومي نورالدين، **محاسبة الأجور في الإدارة العمومية**، مذكرة ماستر محاسبة وتدقيق، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،سنة 2017-2018، ص10-11.

كذالك التغيرات المستمرة في أسعار السلع والخدمات تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر مباشرة على المستويات للعمال نتيجة لارتفاع التكاليف المعيشية لذا فان الأفراد العاملين لا يجدون سبيلا إلا المطالبة برفع الأجور للمحافظة على قدرتهم الشرائية. [1]

2- الاعتبارات المعيشية:

ينظر كل فرد إلى الأجر الذي يحصل عليه باعتباره رمزا للمركز الذي يشغله بإضافة إلى كونه وسيلة لشراء احتياجاته وفي هذا ما يفسر ما يعلقه الأفراد من الدلالات على الاختلافات الوظيفية في الأجر وما يفسر أيضا الأهمية التي يعلقها الأفراد على طريق الرفع (يومي، شهري،سنوي).

3- الاعتبارات السياسية:

تتمثل هذه الاعتبارات في القوة والنفوذ اللذان يؤثران في تحديد الأجر في النقابات مثلا تجري مفاوضاتها عند التعاقد مع الإدارة لتحاول الضغط عليها فيما يخص مستويات الأجر وحتى المشروعات التي بها أفراد نقابيون.

4- الاعتبارات النفسية:

تعتبر المكافآت والأجور وسيلة لإتباع الحاجات النفسية وحيث أن هذه الحاجيات هي الحافز الأساسي للأفراد فإنه إلى أي مدى تستطيع فيه الأجور إتباع الحاجيات لتصبح وسيلة لتحضير العمل،وفي فترة من فترات كان يعتقد أن الأجر هو الدافع الجيد للعمل غير أنه تبين فيما بعد أن هناك مجموعة من عوامل تؤدي إلى تحفيز الأفراد.

5- الاعتبارات الأخلاقية:

يجب أن تكون المكافآت عادلة إلى أن الاختلاف بدأ يظهر عندما يراد تحديد المقصود بالعدالة في المكافآت فليس هناك معايير عامة مقبولة للعدالة ومن هنا ظهرت الاختلافات حول تحديد العوامل التي تدفع أصحاب العمل للمكافآت مقابلها.

[1] طارق الحاج، فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان سنة 2009، ص214.

المطلب الثالث: أنواع الأجور وطرق تحديدها

هناك تصنيفات متعددة للأجور تختلف تبعاً لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه أثناء عملية التصنيف،كما تختلف طرق تحديدها،سنبين من خلال هذا المطلب ابرز أنواعها والطرق الأكثر شيوعا لتحديدها.

أولا: أنواع الأجور

يمكن تقسيم الأجور إلى أنواع عديدة منها:

أ. الأجر النقدي:

يطلق عليه أحيانا بالأجر الاسمي والذي هوعبارة عن مقدار ما يحصل عليه العاملين من مبالغ نقدية والتي تشمل العلأو ات والبدلات التي تحدد لهم مقابل ما يقومون به من بذل مجهود معين في أعمالهم التي يمارسونها في الوظيفة المخصصة لهم في المنشأة. [1]

ب.الأجر الثابت:

يحصل عليه العامل وفق نظام متبع في المؤسسة وذالك حسب الزمن (الساعة، اليوم، السنة)وحسب طبيعة العمل الذي يقوم به العامل.

ت.الأجر المتغير:

تقوم المؤسسة بدفع أجور ثابتة بالإضافة إلى مبالغ غير ثابتة تدفع للعامل نتيجة تحقيقه لنتائج إيجابية بالنسبة للمؤسسة. [2]

[1] يوسف حجيم الطائي وآخرون، **إدارة الموارد البشرية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص245.

[2] سنان الموسي، **إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها**، دار مجلأوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، سنة 2006، ص 144.

ث.الأجر الحقيقي:

هو عبارة عن قوة شرائية للأجر النقدي والذي يستطيع الفرد من خلاله أن يحصل على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها بالأجر النقدي لإشباع حاجاتهم المتعددة. [1]

ج. الأجر الإضافي:

هو ما يتقاضاه العامل مقابل قيامه بوظيفة إضافية بعد انتهاء وقته الفعلي المحدد قانونا،وغالبا ما يتم تحديد سعر متدن لساعات العمل العادية، وسعر أعلى لوقت العمل الإضافي. [2]

ثانيا: طرق تحديد الأجر

هناك عدة طرق لتحديد الأجور إلا أنه من أهم هذه الطرق شيوعا واستخداما في الواقع الفعلي هي : [3]

1) طريقة احتساب الأجر حسب الزمن:

حيث يحدد الأجر متماثل للعمل المتماثل لكل وحدة زمنية من العمل يؤديها (الساعة يوم أسبوع شهر. . . الخ)وهذه طريقة سهلة الاستخدام ولا تتطلب تكاليف وجهود تذكر من اجل الأخذ بها وتطبيقها ولا يوجد تمايز بين العاملين الذين يؤدون ذات العمل في الأجور وبالتالي فإنها توحد مواقفهم ولا تثير الحساسية فيما بينهم إلى حد كبير ويمكن ترجمتها إلى المعادلة التالية :

الأجر المستحق للعامل = عدد الساعات أو أيام تواجد العامل بالمقر × معدل أجر الساعة أو اليوم

إلا أن هذه الطريقة لا تثير الحوافز لدى العاملين حيث يحصل عمال أكثر كفاءة الأجر الذي يحصل عليه العمال الأقل كفاءة كما أنها لا تدفع العاملين في الغالب إلى بذل جهد أكبر خلال وقت العمل.

[1] يوسف حجيم الطائي والآخرون، **إدارة الموارد البشرية** الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006،ص245.

[2] لعريفي عودة، **محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، شلف سنة 2011، ص47.

[3] طارق الحاج. فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 208.

2) طريقة احتساب الأجر حسب القطع:

هذه الطريقة تربط بين اجر العامل الذي يحصل عليه عمله ونتاج هذا العمل ونستخدم العديد من الأشكال في هذه الطريقة التي يمكن أن تطبق على عامل واحد أو على مجموعة أو مجموعات من العاملين حيث يتم ربط بين أجورهم وقيامهم بإنتاج معين محدد مسبقا ويمكن تفسيرها إلى المعادلة التالية:

الأجر المستحق = عدد الوحدات المنتجة × في معدل أجر الوحدة

هذه الطريقة توفر الحافز للعاملين على زيادة جهودهم وبذل عمل أكبر عند القيام بالعمل وبذلك يحققون إنتاجا أكبر للمشروعات التي يعملون بها.

خلاصة الفصل الثاني

لقد أدى ظهور تكنولوجيا المعلومات إلى التحول من الأساليب التقليدية في عقد الصفقات وانجاز الأعمال إلى استعمال الأسلوب الرقمي، ولغرض الاستجابة لهذه التحديات فعلى المؤسسات لاتخاذ القرارات الواعية والسريعة فهم وظائفهم أو لا وفهم المجتمع ومتطلباته والتنوع الحاصل فيه.

حيث أثرت تكنولوجيا المعلومات بصورة واضحة على الأنشطة المحاسبية لاسيما في مجال إعداد القوائم المالية وكذا محاسبة الأجور بالإضافة إلى تأثيرها على الخزينة.

غير أن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات ارتبطت بها العديد من المخاطر، كما لم يواكب ذلك تطورا مماثلا في معرفة وخبرات العاملين.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة سونلغاز

تمهيد

تطرأ على المجتمعات اليوم تغيرات كبيرة وسريعة في شتى المجالات، و بما أن مؤسساتنا الاقتصادية جزء من المجتمعات فهي المتأثر الأول بهذه التحولات،وفي ظل هذه الظروف و ما تفرضه من تحديات، لم يبقى أمام المسيرين مهما كان مستواهم التنظيمي سوى إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة هذه التحديات و ذلك عن طريق معرفة كيفية تحسين أداء مؤسساتهم، من خلال استغلال مختلف الإمكانيات المتاحة لديهم.

و عليه فق ظهرت الحاجة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، نظرا لما تقدمه من خدمات و ما تتيحه من فرص سواء على المستوى التنظيمي أو الإداري بالمؤسسة.

و بعدما تم التطرق في الفصلين النظريين على مختلف الجوانب المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و تأثيرها على الممارسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، سنقوم بإسقاط هذه الدراسة الميدانية باختيارنا لمؤسسة سونلغاز، حيث يتناول الأساليب والطرق التي تم استخدامها في جمع البيانات (أداة الدراسة)، بالإضافة إلى تحديد مجتمع الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات.

و عليه فقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث و هي:

- **المبحث الأول:** تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز
- **المبحث الثاني:** منهج الدراسة
- **المبحث الثالث:** تحليل نتائج الدراسة

الفصل الثالث: مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في مؤسسة سونلغاز

المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز

تعتبر شركة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفتها الجزائر،فهي مؤسسة عمومية للكهرباء و الغاز حيث تقوم بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية و الصناعية.

المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز[1]

أولا: نشأة المؤسسة

1 – سونلغاز: هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان التسويق للكهرباء والغاز نحو الخارج.

أنشأت مؤسسة سونلغاز بمقتضى المرسوم رقم69/59 في 1969/07/28 باسم (EGA) الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز ثم تحولت بمقتضى قانون 88-1988/01/12 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري.

وأصبحت حاليا تسمى بالشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز ذات الأسهم.

أهم نشاطاتها تتمثل في:

1- إنتاج، نقل، تصدير واستغلال الكهرباء.

2- نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الثانوية وتوزيعه على مستوى المنازل والمنشآت الموجودة عبر التراب الوطني.

2

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

تخضع سونلغاز لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة، وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع المواطن ومتعامل الخاص.

ثانيا: لمحة تاريخية عن الشركة

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا بـ (**EGA**)، والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز. وتضم **EGA** المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع ،وقد كانت تندرج تحت قانون أساسي خاص بـ لوبون (**LEBON**) وشركائه **SAE** (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بمؤسسة (**EGA**)، فبعد بضع سنوات من ذالك وبفضل مجهودات معتبرة بذلت في سبيل التكوين في تأطير للعاملين الجزائريين من تولي هذه المؤسسة.

تحولت (**EGA**) في سنة 1969 إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) طبقا للمرسوم 59-69 وما لبثت أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون ، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية و تسييريه لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد ، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

تزودت المؤسسة في سنة 1983 بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة وهي:

- كهريف . للإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهركيب . للتركيبات والمنشآت الكهربائية.
- قنا غاز . لإنجاز شبكات نقل الغاز.
- إينرغا . للهندسة المدنية.

- التركيب . للتركيب الصناعي.

(**AMC** - المؤسسة الوطنية لصنع العدادات وأجهزة القياس).

فبفضل هذه الشركات المتفرعة أصبحت "سونلغاز" تمتلك حاليا منشآت أساسية كهربائية وغازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وفي 14-12-1991 وطبقا للمرسوم رقم 475-91 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (**EPIC**).

إن إعادة النظر في القانون الأساسي يثبت أن للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية الذي يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري، وضمن الهدف نفسه أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة (**SPA**)، فهذا التغيير منح لمؤسسة "سونلغاز" إمكانية توسيع نشاطها ليشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما أتاح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر، وباعتبارها شركة مساهمة فإنه يتعين عليها حيازة حافظة أسهم وقيم أخرى منقولة مع إمكانية امتلاك أسهم في شركات أخرى، وهذا ما ينبئ عن تطورها، حيث أضحت مجمعا أو شركة قابضة (هولدينغ).

قامت (سونلغاز) خلال السنوات من 2004 إلى 2006 بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات متفرعة حيث أن هذه الفروع مكلفة بالنشاطات الأساسية للمؤسسة وهي:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE).
- مسير شبكة نقل الكهرباء (GRTE).
- مسير شبكة التوزيع(GRTG).

وفي سنة 2005 تمت هيكلة فأصبحت مؤسسة سونلغاز عبارة عن مجمع يضم المديريات والفروع التالية:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE).
- سونلغاز نقل الكهرباء (GRTE).

- سونلغاز نقل الغاز(GRTG).
- سونلغاز عمليات نظام الكهرباء (OSE).

وفيما يخص توزيع الكهرباء فقد توزعت على أربع مديريات هي:

- سونلغاز توزيع الجزائر (SDA).
- سونلغاز توزيع الوسط (SDC).
- سونلغاز توزيع الشرق (SDE).
- سونلغاز توزيع الغرب (SDE).

كما انقسمت الى فروع الملحقة :

- شركة نقل و الصيانة الخاصة بالمعدات الصناعية و الكهربائية.
- شركة صناعة المعدات الصناعية (MEI).
- شركة الجزائرية تقنيات المعلومات (SAT-INFO).
- شركة الوقاية و الأمن (SPAS).
- المستودع الجزائري لعتاد الكهرباء والغاز(CAMEG).
- مركز البحوث وتطوير الكهرباء و الغاز (CREDEG).
- سونلغاز صيانة الخدمات السيارات (MPV).
- شركة خدمات محولات كهربائية (SKMK).
- سونلغاز طب العمل (SMT).
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية سونلغاز(FOSC).
- معهد تكوين في الكهرباء و الغاز(IFEG).
- مركز تكوين (بن عكنون)(CBA).
- المدرسة التقنية(البليدة) (ETB).

- مركز تكوين عين مليلة (CAM).
- شركة الأشغال الكهرباء (KAHRIF).
- شركة انجاز القنوات (CANAGAZ).
- شركة الهياكل القاعدية (ENERGA).
- شركة التركيب الصناعي (ETTERKIB).
- شركة الأشغال و التركيب الكهربائي (KAHRAKIB).

ومن وراء هذا التطور يبقى ضمان الخدمة العمومية هي المهمة الجوهرية لـ (سونلغاز) وذلك لأن توسيع مجال أنشطتها وتحسين نمط تسييرها الاقتصادي يفيدان في المقام الأول هذه المهمة التي تشكل الأساس الراسخ لثقافتها كمؤسسة.

المطلب الثاني: وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز و هيكلها التنظيمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم وظائف شركة توزيع الكهرباء و الغاز كما سنوضح هيكلها التنظيمي.

أولا: وظائف شركة توزيع الكهرباء والغاز

من خلال التطورات التي عرفتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف و المهام من خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 و في ديسمبر 1995 و في إطار الأهداف المسطرة و الخدمات العمومية تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف و المهام و من وظائف شركة سونلغاز نذكر مايلي [3]:

- ضمان نوعية إنتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و كذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية و الأمن بأقل التكاليف.

[3] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

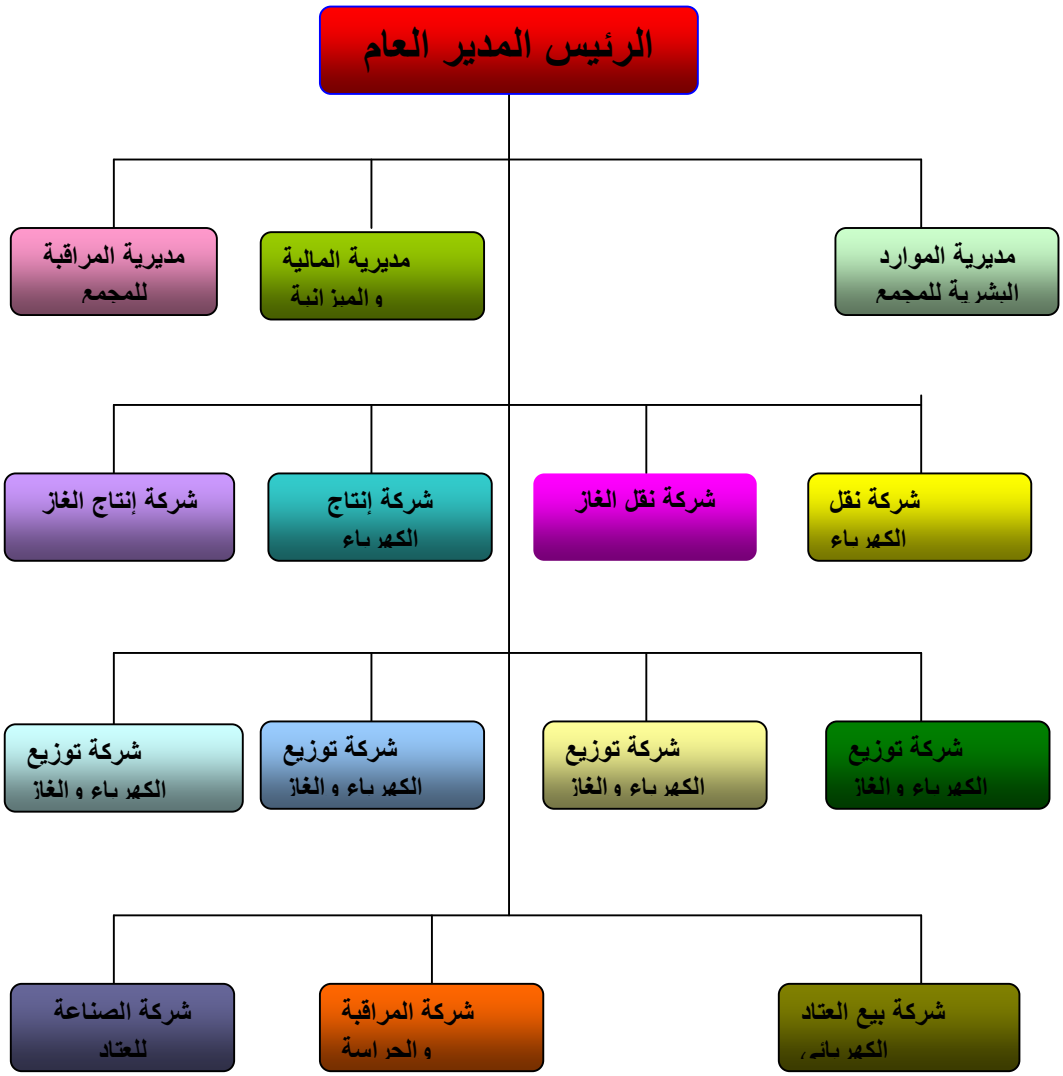
- تركيب،تصليح و صيانة و إعادة تجديد مراكز الإنتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.
- التخطيط ووضع البرامج السنوية و كذا المراكز المعدة لسنوات.
- ضمان التموين اللازم لتحقيق و تنفيذ البرامج المسطرة.
- توفير المنشآت الضرورية(التجهيزات،الهياكل البنائية)لضمان سير مهمتها.
- التحديد و التعريف بالكيفيات و الإمكانيات المتعلقة بالتطبيق(التجهيزات والتركيبات الكهربائية الغازية)وكذا المتعلقة بأجهزة القياس و الحساب.
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.
- تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة للعملاء.
- تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة و مراقبتها.
- ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية و العتاد اللازم للعمل.
- ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.

وعموما فإن شركة سونلغاز تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة و التحكم في الطاقة و هو عامل ضروري للاقتصاد العام و بصف خاصة الدراسات و الرقابة و تحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي و الصناعي للوطن.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي لإبراز طريقة نشاطها،فانتظام الوظائف و ترابطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تسعى مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.

الشكل رقم (01-04) :الهيكل التنظيمي لمجمع لشركة سونالغاز



المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز و الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.

أولا: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز

تسعى شركة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و النتائج و لقد حددت سونلغاز أهداف تسعى إلى بلوغها و هي كما يلي:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل و التقنيات تهدف للترقية والتحسن الدائم لصورة علامتها.
- تلبية الحاجات الوطنية.
- توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية و تنويع منتجاتها.
- المشاركة في الإنجازات الصناعية و التجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي.
- استقلالية التسيير و إدخال قواعد ذات طابع تجاري.
- الحصول على حصة السوق العالمي.

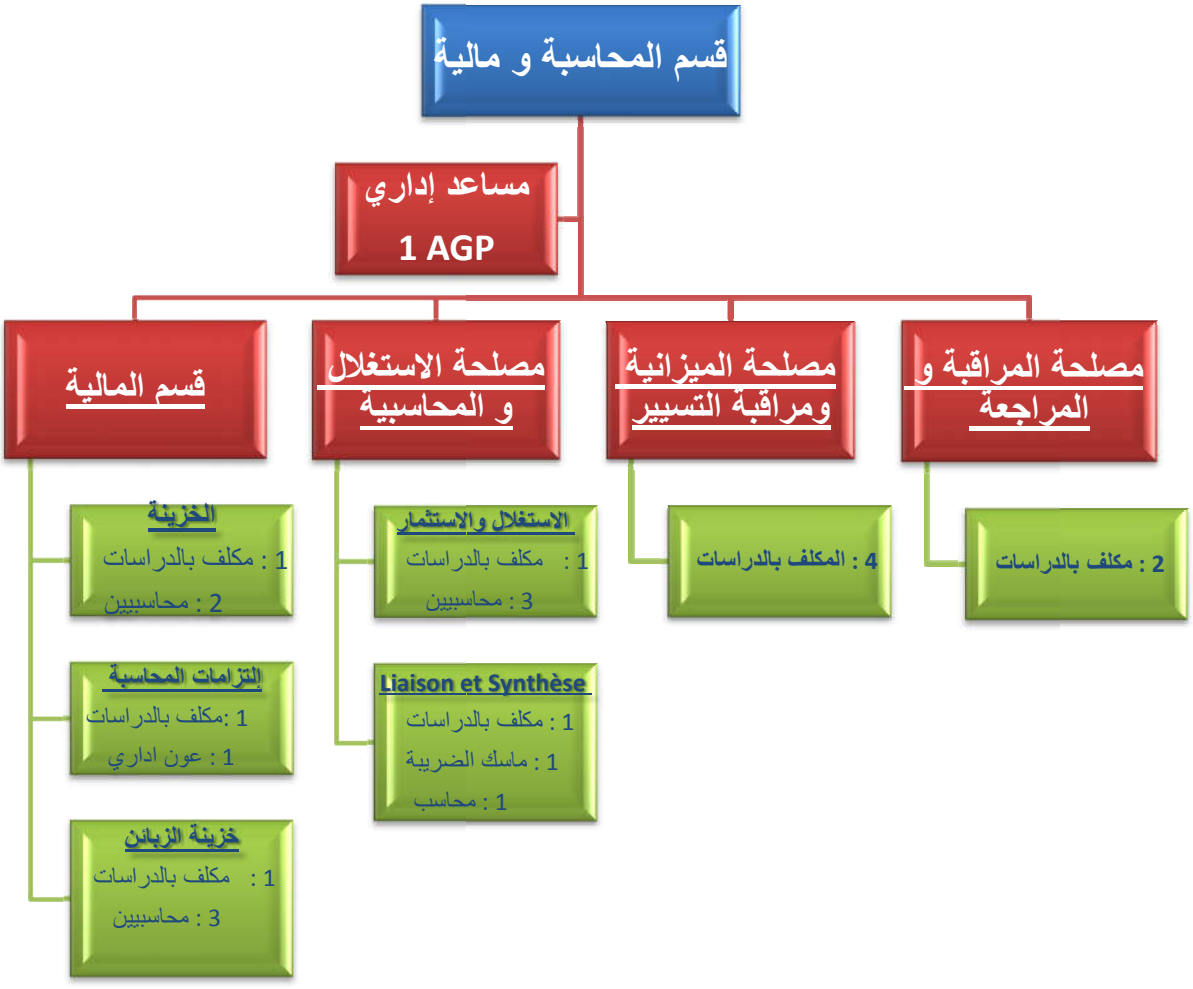
و عموما فغن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية و التمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في المستقبل حيث تعتبر شركة سونلغاز من أحسن خمس مؤسسات الكهرباء و الغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن أهداف شركة سونلغاز ذات أسهم هي:

- إنتاج الكهرباء سواءا في الجزائر أو في الخارج و نقلها و توزيعها و تسويقها.
- نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية.
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج و تسويقه.
- تطوير و تقديم الخدمات الطاقوية و ترقيتها و تنميتها.
- تطوير كل شكل من العمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع كل الشركات الجزائرية أو الأجنبية.

- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية و الغازية و كل نشاط يمكن أن تترتب عليه فائدة سونلغاز(ش أ ذ).

ثانيا: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية

الشكل رقم (01-05): الهيكل تنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة



المصدر : وثائق المؤسسة

نجد أن قسم المحاسبة والمالية ينقسم إلى ثلاث مصالح رئيسية:

- **مصلحة الإستغلال:** (وهي مصلحة التي تم فيها عملية تربص)

تقوم هذه المصلحة بتصنيف الإيرادات ومصاريف المؤسسة حسب إيراداتها وتعتبر أول بوابة لإستقبال جميع الفواتير سواء المتعلقة بالإستثمارات أو الخدمات لأجل تحصيل مختلف المعاملات وتصنيف كل نوع على حدا حسب مكتب المكلف بالدراسات أو مكتب الأعوان المحاسبيين.

وتختص هذه المصلحة خصوصا ب:

- ✓ تأكد من عمليات التدقيق والرقابة والمحاسبة.
- ✓ ضمان مراقبة القيود المحاسبية المتعلقة P40 وSGC.
- ✓ تحقق من صناديق من الوكالات.
- ✓ إجراء المحاسبة للحصول على أموال.
- ✓ الحفاظ على الكتب القانونية

- **مصلحة المالية:**

تشرف ه المصلحة على ضبط العمليات المالية للمؤسسة، حيث تربطها بالمؤسسات المالية الأخرى مثل : البنك، البريد، وتقوم هذه الأخيرة بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من طرف قسم الاستغلال وهي مصلحة تتوسط كل من مصالح قسم المحاسبة والمالية.

- **مصلحة الميزانية:**

تقوم هذه المصلحة على دراسة التكاليف و النتيجة الإجمالية المقترحة والمستخرجة من المحاسبة العامة مع تقديم ومراقبة أرباح المؤسسة ضمن مكتب مراقبة التسيير ومصلحة المالية

- **مصلحة المراقبة و المراجعة:** حيث أنها تقوم بمراجعة كل من المصالح الأخرى الخاصة بقسم المحاسبة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، بداية سنحاول تحديد المنهج المعتمد في الدراسة بعدها نتعرف على مجتمع وعينة الدراسة ثم سنتطرق إلى محتوى الاستبيان والاختبارات المتعلقة به وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى المنهج المعتمد في الدراسة و كذا تبين مجتمع و عينة الدراسة.

أولا: منهج الدراسة

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لموضوع بحثنا والذي سنحاول من خلاله، مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية.

ثانيا: مجتمع و عينة الدراسة

حاولنا من خلال دراستنا تبيان أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، لذا تم حصر مجتمع الدراسة في ممارسي المحاسبة في الجزائر وهم خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، المحاسبيين العموميين، والمحاسبين في المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الأكاديميين المختصين في مجال المحاسبة في الجامعات الجزائرية. نظرا لكبر حجم المجتمع وعدم القدرة على الوصول إلى كل المفردات لجأنا إلى استخدام أسلوب المعاينة، من خلال اختيار عينة ملائمة تضم 30 مفردة من المجتمع المذكور.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا في مجال الدراسات والبحوث المسحية، كما قمنا بتصميمه في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

أولا: مضمون الاستبيان

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على ما استفدنا منه من أدبيات الدراسة(الإطار النظري واستبيانات الدراسات السابقة) قمنا بتصميم استبيان للدراسة طبقا للمحاور الأساسية المحددة في أسئلة الدراسة، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئيين نعرضها كاللاتي:

الجزء الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة حيث قام الطالبتين بأخذ بعض المواصفات الضرورية.

كما قام الطالبتين بتخصيص الجزء الثاني لمحورين:

المحور الأول متعلق بجودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث اشتمل (5) عبارات.

المحور الثاني متعلق بالكفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث اشتمل (5) عبارات.

المحور الثالث متعلق بجودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث اشتمل على (5) عبارات وتم حذف عبارة واحدة في اختبار الاتساق الداخلي ليصبح عدد العبارات (4).

واشتملت الاستبيان ككل على (15) عبارة، تم صياغتها بالأسلوب الثابت الايجابي، وهذا حتى يمكن معالجتها وفقا الأساليب الإحصائية و السلم المستخدم، وبعد حذف العبارة 11 من المحور الثالث لعدم ارتباطه مع المحور، يصبح العدد الكلي للعبارات (14).

ثانيا: المقياس المستخدم

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات **أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق** كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم (02-03): الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من اعدد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة.

وحتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(02-04):قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

الاتجاه	الوسط المرجح	درجة الموافقة
الاتجاه الأول	1 اقل 1.8	ضعيفة جدا
الاتجاه الثاني	1.8 اقل 2.6	ضعيفة
الاتجاه الثالث	2.6 اقل 3.4	متوسطة
الاتجاه الرابع	3.4 اقل 4.2	عالية
الاتجاه الخامس	4.2 اقل 5	عالية جدا

المصدر: إعداد الطالبتين

واعتبر الطالبتين المتوسطات في الجدول رقم (02-04) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارات أو البعد أو المحور

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: S.P.S.S(Sciences الإصدار 20) للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم إجراؤها.

واستخدمنا الاختبارات المعلمية لأنها اختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياسا ترتيبيا، كما اعتمدنا على الأدوات الإحصائية التالية:

1- قياس الاتساق الداخلي.

2- قياس معامل الثبات.

3- اختبار التوزيع الطبيعي.

4- التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.

5- التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة.

6- اختبار الفروق الإحصائية.

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة

استعانا الطالبتين لصدق أداة الاستبيان، باختبار الاتساق الداخلي وقياس الثبات واختبار التوزيع الطبيعي في عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 41 مفردة،

اعتمدت الطالبتين في تحكيم الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المختصين الذين لهم دراية بتفاصيل الموضوع للأخذ بأرائهم، حيث تم تثبيت العبارات المتفق عليها اغلب المحكمين وتم تعديل ما تم الاختلاف فيه ثم أعيد عرض الاستبيان مرة أخرى للتحكيم النهائي على الأساتذة،

أولا: الاتساق الداخلي لمحور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

استعمالنا معامل سبيرمان (Spearman correlation coefficient) لحساب معاملات الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02–05):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	**1**	**-**
1	زيادة دقة (قلة الأخطاء) المعلومات المحاسبية	**0,619****	**0,000**
2	وفرة المعلومة المحاسبية في التوقيت والمكان المناسبين	**0,620****	**0,000**
3	انخفاض تكلفة المعلومات المحاسبية	**0,756****	**0,000**
4	تسهيل عملية مقارنة المعلومات المحاسبية	**0,606****	**0,000**
5	صعوبة التلاعب بالمعلومات المحاسبية	**0,842****	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(**02–05**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين**0,606** و**0,842** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** وهي دلالة إحصائية قوية للارتباط العبارات المتضمنة محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

ثانيا: الاتساق الداخلي لمحور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

استعمالنا معامل سبيرمان (Spearman correlation coefficient) لحساب معاملات الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات، كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02–06):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.	**1**	**-**
6	تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية في المؤسسة	**0,703****	**0,000**
7	توسيع مجال رقابة الإدارة العليا من خلال نظام المعلومات المحاسبية	**0,627****	**0,000**
8	زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل البيانات المحاسبية	**0,555****	**0,000**
9	زيادة فعالية تخزين واسترجاع البيانات المحاسبية	**0,715****	**0,000**
10	تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع أنظمة المعلومات الأخرى	**0,732****	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(**02–06**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين**0,555** و**0,732** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** وهي دلالة إحصائية قوية للارتباط العبارات المتضمنة محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

ثالثا: الاتساق الداخلي لمحور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

استعمالنا معامل سبيرمان (Spearman correlation coefficient) لحساب معاملات الارتباط بين العبارات والمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارات، حيث تم حذف العبارات التي كانت تأخذ الرقم 11 من

المحور حيث جاءت هذه العبارات بقيمة احتمالية اكبر من 0.05 ما يدل على عدم وجود ارتباط، انظر الملحق رقم (03-03).

الجدول رقم (02-07):اختبار الاتساق الداخلي للعبارات و محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	**1**	**-**
12	زيادة موثوقية القوائم المالية.	**0,857****	**0,000**
13	توفير صورة صادقة عن وضعية المالية للمؤسسة	**0,775****	**0,000**
14	انخفاض ممارسات الغش والتلاعب بالقوائم المالية	**0,922****	**0,000**
15	زيادة جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**0,761****	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم(**02-07**) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين**0,761** و**0,922** وهي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية **0.05** وهي دلالة إحصائية قوية للارتباط العبارات المتضمنة محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

رابعا: الصدق البنائي للأداة الدراسة

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس أداة الدراسة، الذي يقيس مدى ارتباط كل محور من المحاور وأداة الدراسة كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول رقم (02-08):اختبار الاتساق البنائي للأداة الدراسة.

		المحور1	المحور2	المحور3	الاستبيان
المحور1	درجة الارتباط	1,000	0,712**	0,555**	0,838**
	درجة المعنوية	.	0,000	0,000	0,000
	حجم العينة	41	41	41	41
المحور2	درجة الارتباط	0,712**	1,000	,626**	0,853**
	درجة المعنوية	0,000	.	,000	0,000
	حجم العينة	41	41	41	41
المحور3	درجة الارتباط	0,555**	0,626**	1,000	0,886**
	درجة المعنوية	0,000	0,000	.	0,000
	حجم العينة	41	41	41	41
الاستبيان	درجة الارتباط	0,838**	0,853**	0,886**	1,000
	درجة المعنوية	0,000	0,000	0,000	.
	حجم العينة	41	41	41	41

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج البرنامج (Spss).

يشير الجدول رقم (02-08) أن درجة ارتباط المحاور مع بعضها محصورة بين (**0,555**) (**0,712**) عند مستوى معنوية **0.000** ودرجة ارتباط كل من المحاور مع أداة الدراسة محصورة بين (**0,838**) (**0,886**) عند مستوى معنوية **0.000** وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى **0.05** بارتباط قوي ما يثبت اتساق المحاور مع بعضها ومع أداة الدراسة.

خامسا: ثبات أداة الاستبيان.

من أشهر مقاييس الثبات الداخلي مقياس ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) الذي يستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة، وهذا لمعاجلة عبارات الاستبيان للتأكد من ثباتها وبعدها نحصل على معامل الثبات الكلي، كما يوضحه الجدول الأتي:

جدول رقم(02-09) اختبار قيم معامل الثبات لمحاور الاستبيان.

ترتيب المحاور	عنوان المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	5	0,689
2	كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة	5	0,665
3	جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.	4	0,847
الثبات العام للاستبيان		14	0,870

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تحليل الاستبيان ببرنامج(spss).

يشير الجدول رقم (02-09) أن جميع عبارات المحاور جاءت بمعامل ثبات اكبر من **0.600** وهي درجة عالية من الثبات،كما جاء معامل الثبات للاستبيان ككل **0,870** وعليه فان عبارات الاستبيان على درجة عالية من الثبات والاستقرار.

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي

قبل أن يشرع الطالبتين في الدراسة قاما باختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة كما يبينه الجدول الأتي:

الجدول رقم(02-10):اختبار التوزيع الطبيعي.

شابيرو Shapiro-Wilk	
القيمة الاحتمالية Sig.	**عدد مفردات العينة**
0,111	**41**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss).

يشير الجدول رقم (02-10) أن اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو (**Shapiro-Wilk**) جاءا باحتمالية معنوية **0,111** وهي اكبر من **0.05** وعلية فعينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي من ما يسمح با إجراء باقي الاختبارات.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان.

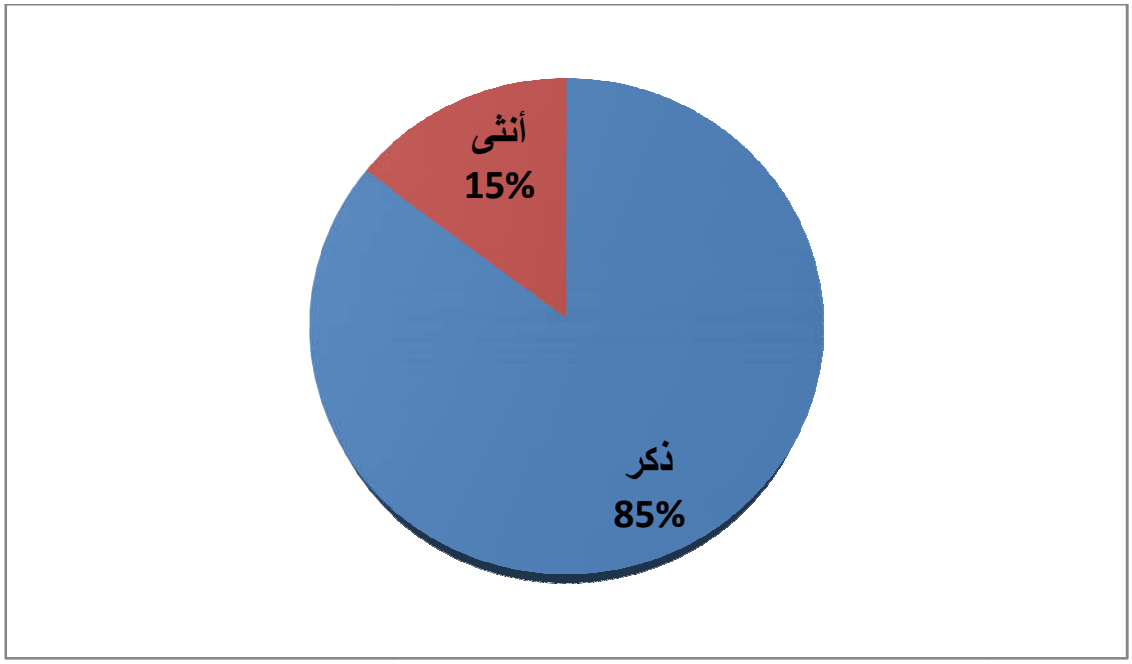
أولا: متغير الصنف.

الجدول رقم(02-11): توزيع أفراد العينة حسب متغير الصنف.

الصنف	**التكرار**	**النسبة**
ذكر	**35**	**85,4%**
أنثى	**6**	**14,6%**
المجموع	**41**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على نتائج برنامج (spss).

الشكل رقم(01-06): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الصنف.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول (02-11) والشكل رقم (01-06) نلاحظ أن **35** من الذكور يمثلون ما نسبته **85,4%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة وهم الفئة الأغلب، و**6** منهم يمثلون ما نسبته **14,6%** من الإناث.

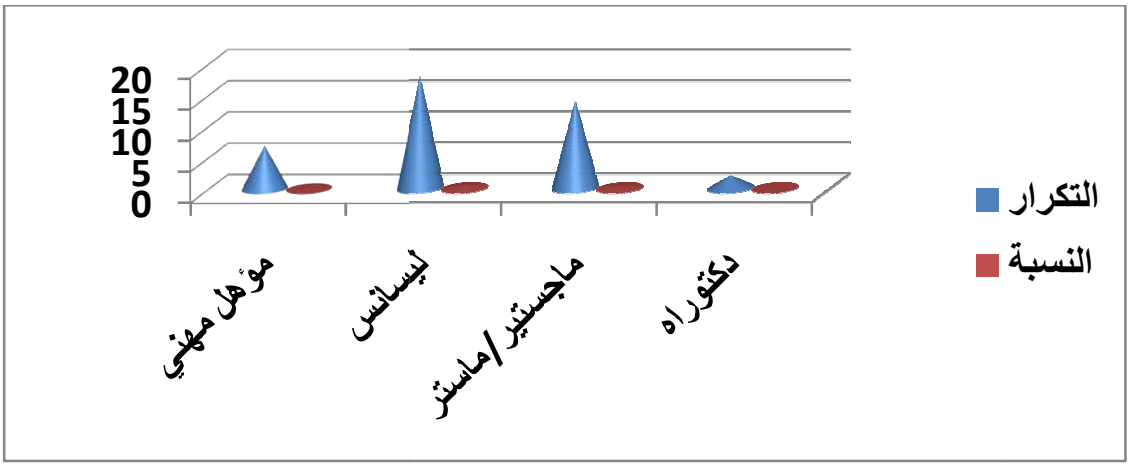
ثانيا:متغير المستوى العلمي.

الجدول رقم(02-12): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة
مؤهل مهني	7	17,1%
ليسانس	18	43,9%
ماستر/ماجستير	14	34,1%
دكتوراه	2	4,9%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(01-07): تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول (02-12) والشكل رقم (01-07) نلاحظ أن **18** وما نسبته **43,9%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى **ليسانس** وهم الفئة الأغلب، بينما يوجد **14** يمثلون ما نسبته **34,1%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى ماستر/**ماجستير**، ويوجد 7 يمثلون ما نسبته **17,1%** من إجمالي

أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى مؤهل مهني، ويوجد 2 يمثلون ما نسبته **4,9%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى دكتواره .

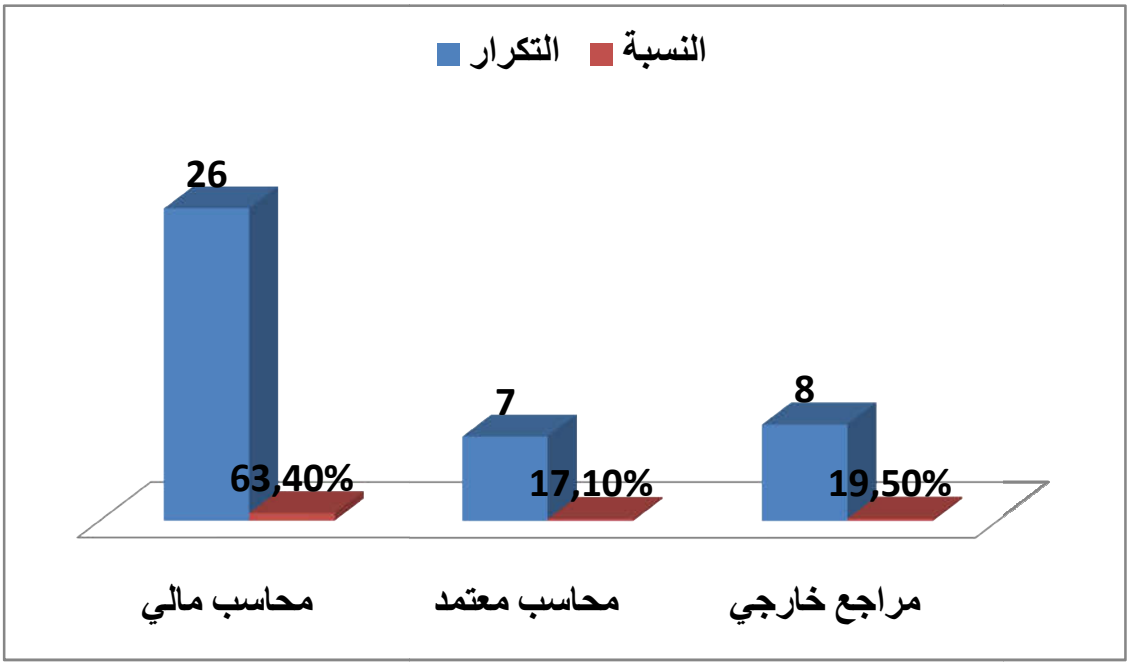
ثالثا: متغير المركز الوظيفي.

الجدول رقم(02-13): توزيع أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي.

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب مالي	26	63,4%
محاسب معتمد	7	17,1%
مراجع خارجي	8	19,5%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(01-08): تمثيل أفراد العينة حسب متغير المركز الوظيفي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول (02-13) والشكل رقم (01-08) نلاحظ أن **26** وما نسبته **63,4%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة **محاسب مالي** وهم الفئة الأغلب، و**8** منهم يمثلون ما نسبته **19,5%**من إجمالي أفراد عينة الدراسة **مراجع خارجي**، و**7** منهم يمثلون ما نسبته **17,1%**من إجمالي أفراد عينة الدراسة **محاسب معتمد**.

رابعا: متغير الخبرة المهنية.

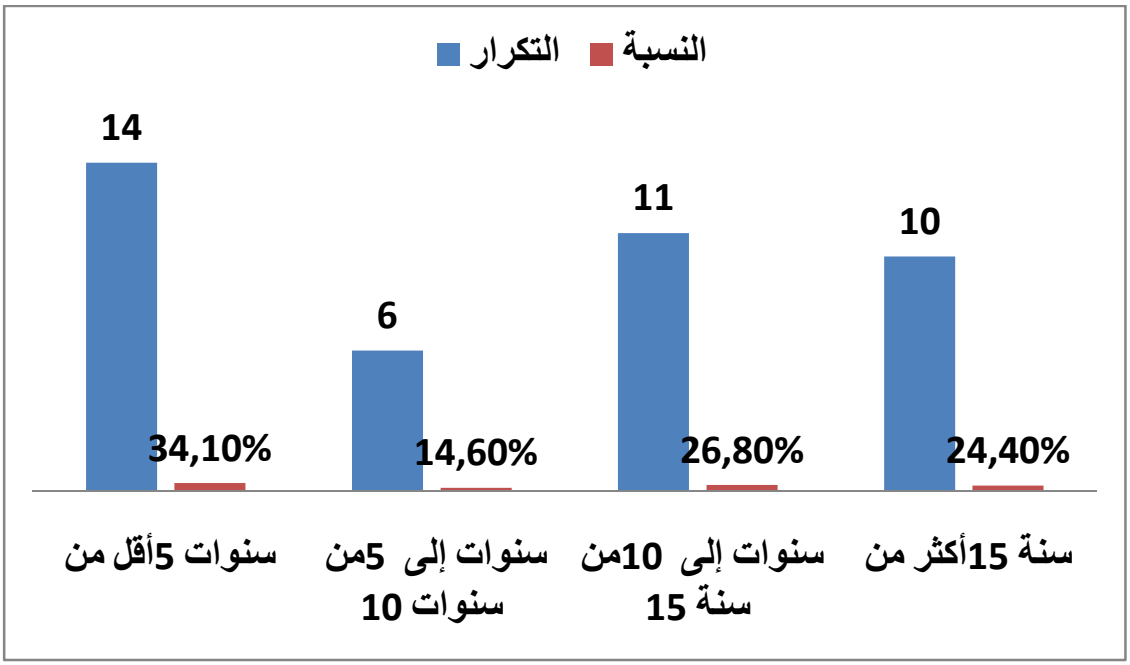
الجدول رقم(02-14): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	14	34,1%
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	6	14,6%
من 10 سنوات إلى 15 سنة	11	26,8%

أكثر من 15 سنة	10	24,4%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

الشكل رقم(01-09): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

من الجدول (02-14) والشكل رقم (01-09) نلاحظ أن **14** وما نسبته **34,1%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة **أقل من 5 سنوات** وهم الفئة الأغلب، و**11** منهم يمثلون ما نسبته **26,8%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة **من 10 سنوات إلى 15 سنة**، و**10** منهم يمثلون ما نسبته **24,4%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة **أكثر من 15 سنة**، بينما يوجد **6** يمثلون ما نسبته **14,6%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة **من 5 سنوات إلى 10 سنوات**.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل عبارات محاور الدراسة الذي يشكلان الجزء الثاني من الاستبيان من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

أولا: التحليل الوصفي لمحور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

سنحاول تحليل تقديرات أراء أفراد العينة لعبارات محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(02-15): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
1	زيادة دقة (قلة الأخطاء) المعلومات المحاسبية	4,37	0,662	3	عالية جدا
2	وفرة المعلومة المحاسبية في التوقيت والمكان المناسبين	4,56	0,550	2	عالية جدا
3	انخفاض تكلفة المعلومات المحاسبية	4,22	0,936	4	عالية جدا
4	تسهيل عملية مقارنة المعلومات المحاسبية	4,71	0,512	1	عالية جدا
5	صعوبة التلاعب بالمعلومات المحاسبية	3,63	1,318	5	عالية
	محور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	4,29	0,567	-	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من الجدول رقم (02-15) أن المتوسط الحسابي لمحور جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة بلغ مقدار **4,29** بدرجة موافقة عالية جد، حيث بلغت أغلب العبارات 1-2-3-4 درجات عالية جدا، والعبارة **5** درجة عالية كما بلغ الانحراف المعياري للمحور **0,567** وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء المستجوبين وقربها من المتوسط الحسابي.

ثانيا: التحليل الوصفي لمحور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

سنحاول تحليل تقديرات أراء أفراد العينة لعبارات محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(02-16): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
6	تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية في المؤسسة	4,22	0,822	5	عالية جدا
7	توسيع مجال رقابة الإدارة العليا من خلال نظام المعلومات المحاسبية	4,32	0,756	3	عالية جدا
8	زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل البيانات المحاسبية	4,49	0,637	2	عالية جدا
9	زيادة فعالية تخزين واسترجاع البيانات المحاسبية	4,54	0,674	1	عالية جدا
10	تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع أنظمة المعلومات الأخرى	4,24	0,734	4	عالية جدا
	محور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة	4,36	0,475	-	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من الجدول رقم (02-16) أن المتوسط الحسابي لمحور كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة بلغ مقدار **4,36** بدرجة موافقة عالية جد، حيث بلغت جميع العبارات **6-7-8-9-10** درجات عالية جدا، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور **0,475** وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء المستجوبين وقربها من المتوسط الحسابي.

ثالثا: التحليل الوصفي لمحور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

سنحاول تحليل تقديرات أراء أفراد العينة لعبارات محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم(02-17): المؤشرات الإحصائية لوصف عبارات محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
12	زيادة موثوقية القوائم المالية.	3,80	1,100	3	عالية
13	توفير صورة صادقة عن وضعية المالية للمؤسسة	3,85	1,014	2	عالية
14	انخفاض ممارسات الغش والتلاعب بالقوائم المالية	3,54	1,227	4	عالية
15	زيادة جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	3,93	0,985	1	عالية
	محور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	3,78	0,898	-	عالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (spss)

يتضح من الجدول رقم (02-17) أن المتوسط الحسابي لمحور جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة بلغ مقدار **3,78** بدرجة موافقة عالية جد، حيث بلغت جميع العبارات **6-7-8-9-**

10 درجات عالية جدا، كما بلغ الانحراف المعياري للمحور **0,898** وهذا ما يشير لعدم تشتت آراء المستجوبين وقربها من المتوسط الحسابي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى.

للتحقق من الفرضية الفرعية الأولى اعتمدت الدراسة على المتوسط الحسابي بقيمة الاختبار مساوي إلى 3 عند درجة معنوية 0.05، لمعرفة مستوى جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة وهذا بقبول احد الفرضيات العدمية أو البديلة المصاغة كالأتي:

H0: يوجد مستوى منخفض في جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

H1: يوجد مستوى مرتفع في جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

جدول رقم (02-18):المؤشرات الإحصائية لمستوى جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجة المعنوية
	4,2976	0,56767	14,636	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(02-18) يتضح أن المتوسط حسابي لجودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة بلغ (**4,2976**) وقيمة ت المحسوبة (**14,636**) عند درجة معنوية (0,000) وهي اكبر من قيمة ت الجدولية (**1.684**) عند درجة حرية (**40**) ومستوى دلالة (**0.05**) وهذا يعني أن متوسط درجة استجابة أفراد العينة للمحور، قد زاد عن المتوسط الحسابي المعتمد (**3**) وهو إشارة على وجود مستوى مرتفع لجودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة، من ما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد مستوى مرتفع في جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

ثانيا : اختبار الفرضية الفرعية الثانية

للتحقق من الفرضية الفرعية الثانية اعتمدت الدراسة على المتوسط الحسابي بقيمة الاختبار مساوي إلى 3 عند درجة معنوية 0.05، لمعرفة مستوى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة وهذا بقبول احد الفرضيات العدمية أو البديلة المصاغة كالأتي:

H0: يوجد مستوى منخفض في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

H1: يوجد مستوى مرتفع في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

جدول رقم (02-19):المؤشرات الإحصائية لمستوى كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجة المعنوية
	4,3610	0,47586	18,313	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(02-19) يتضح أن المتوسط حسابي لكفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة بلغ (**4,3610**) وقيمة ت المحسوبة (**18,313**) عند درجة معنوية (0,000) وهي اكبر من قيمة ت الجدولية (**1.684**) عند درجة حرية (**40**) ومستوى دلالة (**0.05**) وهذا يعني أن متوسط درجة استجابة أفراد العينة للمحور، قد زاد عن المتوسط الحسابي المعتمد (**3**) وهو إشارة على وجود مستوى مرتفع لكفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، من ما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد مستوى مرتفع في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

للتحقق من الفرضية الفرعية الثالثة اعتمدت الدراسة على المتوسط الحسابي بقيمة الاختبار مساوي إلى 3 عند درجة معنوية 0.05، لمعرفة مستوى جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة وهذا بقبول احد الفرضيات العدمية أو البديلة المصاغة كالأتي:

H0: يوجد مستوى منخفض في جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

H1: يوجد مستوى مرتفع في جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

جدول رقم (02-20):المؤشرات الإحصائية لمستوى لجودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجة المعنوية

	3,7805	**0,89825**	**5,564**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(02-20) يتضح أن المتوسط حسابي لجودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة بلغ (**3,7805**) وقيمة ت المحسوبة (**5,564**) عند درجة معنوية (0,000) وهي اكبر من قيمة ت الجدولية (**1.684**) عند درجة حرية (**40**) ومستوى دلالة (**0.05**) وهذا يعني أن متوسط درجة استجابة أفراد العينة للمحور، قد زاد عن المتوسط الحسابي المعتمد (**3**) وهو إشارة على وجود مستوى مرتفع لجودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة، من ما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد مستوى مرتفع في جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05**

رابعا: اختبار الفرضية الرئيسية

للتحقق من الفرضية الرئيسية اعتمدت الدراسة على المتوسط الحسابي بقيمة الاختبار مساوي إلى 3 عند درجة معنوية 0.05، لمعرفة مستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية وهذا بقبول احد الفرضيات العدمية أو البديلة المصاغة كالأتي:

H0: يوجد مستوى منخفض للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

H1: يوجد مستوى مرتفع للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

جدول رقم (02-21):المؤشرات الإحصائية لمستوى الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية

الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**ت المحسوبة**	**درجة المعنوية**

الاقتصادية	**4,1463**	**0,55565**	**13,210**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج (spss).

من خلال الجدول رقم(02-21) يتضح أن المتوسط حسابي للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية بلغ (**4,1463**) وقيمة ت المحسوبة (**13,210**) عند درجة معنوية (0,000) وهي اكبر من قيمة ت الجدولية (**1.684**) عند درجة حرية (**40**) ومستوى دلالة (**0.05**) وهذا يعني أن متوسط درجة استجابة أفراد العينة للمحور، قد زاد عن المتوسط الحسابي المعتمد (**3**) وهو إشارة على وجود مستوى مرتفع للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، من ما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد مستوى مرتفع للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05**

نتائج الدراسة:

– تحقق الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على انه يوجد مستوى مرتفع في جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

– تحقق الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على انه يوجد مستوى مرتفع في كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

– تحقق الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على انه يوجد مستوى مرتفع في جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة عند مستوى دلالة 0.05

– تحقق الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه يوجد مستوى مرتفع للممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية عند مستوى دلالة 0.05

خلاصة الفصل الثالث

في ضوء الدراسة التطبيقية التي تم الاستعانة باستمارة الاستبيان، لجمع المعلومات على عينة الدراسة المكونة من عمال فرع مؤسسة سونلغاز المدية وخبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، المحاسبيين العموميين، والمحاسبين في المؤسسات العامة والخاصة، حيث تم استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSSحيث تم التاكد من درجة ثبات الدراسة وهذا ما يدل على ثبات واستقرار الاستبيان.

وأخيرا وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم اختبار مدى صحة الفرضيات حيث تم إثبات صدق الفرضيات.

خاتمة

بعد التطرق إلى تحليل عناصر تكنولوجيا المعلومات والممارسات المحاسبية وتوضيح خصائصهما والسعي للإجابة على إشكالية الدراسة.

تم تدعيم هذه الدراسة بمجموعة من أدبيات المواضيع السابقة العربية منها والأجنبية والتي كانت مشابهة لدراستنا وأضافت لها المزيد من المصداقية وجعلتها أكثر إحاطة بالموضوع من خلال الفصلين الأول والثاني تمت الإحاطة بمختلف المفاهيم والنظرية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات وكذلك المفاهيم المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي والممارسات المحاسبية

في الفصل الثالث قمنا بإسقاط الجانب النظري على الدراسة الميدانية عن طريق توزيع الاستبانة الالكترونية على عينة من المحاسبين والمحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وكل من يمارس مهام محاسب عمومي .

في نهاية الدراسة توصلنا إلى مرحلة مناقشة النتائج التي توصلنا إليها مع الأهداف المسطرة وإبراز مدى تحققها وتحقق معام أهمية الدراسة مع التوسع في المناقشة لتشمل أدبيات المواضيع السابقة ونتائجها مقارنة بنتائج دراستنا وتحديد حدودها وأفاق تطويرها وفي الأخير حاولنا التحقق من مدى تحقق الأهداف المسطرة على مدى تحقق نتائج الدراسة

❖ نتائج اختبار الفرضيات

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة وأخرى في تقييم الواقع توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية.

بخصوص الفرضية الأولى والتي تقول أن التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية تم تأكيدها وتوصلنا من خلالها إلى أن كلما تطورت تكنولوجيا المعلومات تطورت معها تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية وهذه التطورات أدت بدورها إلى تغيرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات ومنه رفع كفاءة و جودة المعلومات المحاسبية.

بخصوص الفرضية الثانية والتي تقول أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى زيادة كفاءة نظام المعلومات المحاسبية تم تأكيدها وذلك لما وفرته تكنولوجيا المعلومات من إمكانيات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات.

كما جعلت منه أكثر مرونة واستجابة وقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم أما فيما يخص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى زيادة جودة القوائم المالية تم تأكيدها أيضا حيث تعمل على تقليص الوقت المستغرق في إعداد القوائم المالية و كذا زيادة موثوقيتها و انخفاض ممارسات الغش و التلاعب بالقوائم المالية.

أخيرا وليس آخرا ساعدت في تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذا إمكانية حقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات فيما بينها.

❖ حدود نتائج الدراسة

نتائج دراستنا الحالية تبقى ذات مصداقية فيما يخص الظروف الزمانية والمكانية والأسلوب المستعمل فيها حيث يمكن أن تكون هنالك اختلافات نتيجة تغير زمان ومكان اتجاه الدراسة والعينة المختارة والأسلوب الإحصائي المطبق والمنهج المتبع.

❖ نتائج الدراسة

توصلت دراستنا لمجموعة من النتائج كانت موضحة في النقاط التالية:

- تمثل المحاسبة بشكل عام نظاما متكاملا وشاملا للمعلومات في أية منظمة أعمال وهي نظام منفتح على بقية الأنظمة داخل المؤسسة تؤثر فيها وتتأثر بها وبذلك فان التغيرات التي تطرأ على محيط المحاسبة ستؤثر بالضرورة على المحاسبة كنظام للمعلومات.
- تعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة أساسية في تحليل المعلومة المحاسبية.
- توفر تكنولوجيا المعلومات الوقت الكافي لتحليل وإعداد المعلومة المحاسبية.

- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تفادي الأخطاء المحاسبية.
- ترفع تكنولوجيا المعلومات من صدق المعلومة المحاسبية.
- تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة وتقودها لتحقيق أهدافها وتكون من خلال الاستعمال الجيد والأنسب لبرمجيات المسك المحاسبي.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات في الرفع من كفاءة المعلومة المحاسبية بغية إعداد قوائم مالية تتناسب مع القدرة المالية للمؤسسة.
- إن مهنة المحاسبة تواجه مشكلة في بعض البلدان وهي عدم توفر محاضرين أكفاء في المحاسبة لديهم الخبرة الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى قصور بعض المناهج المحاسبية والأساليب المستخدمة في بناء الخريجين كي يكونوا مؤهلين للعمل في مختلف الظروف المالية والمحاسبية وفقا لأحدث البرامج التكنولوجية.
- يعد الأفراد العاملين على وسائل تكنولوجيا المعلومات (العنصر البشري) العنصر الأساس إذ يشكلون الجزء المتمم للمكونات المادية ويقصد بالأفراد العاملين كل من يعمل في أقسام ودوائر المحاسبة في المؤسسة وباختلاف مواصفات عملهم لان العملية المحاسبية تتضمن تحليل وتبويب وتلخيص وتسجيل البيانات ومن ثم عرضها مع مراعاة دقتها و موضوعيتها.
- أدت تكنولوجيا المعلومات إلى المساس بفرضيات ومبادئ المحاسبة التي بقيت لقرون عديدة جامدة وعملت على تأكيد صحتها وملائمتها والمنفعة منها ومن جهة أخرى أصبحت البيئة الاقتصادية مهيأة أكثر لتقبل الضوابط والمقاييس لمكونات النشاط الاقتصادي وذلك من خلال خدمة المحاسبة للقائمين على إدارة النشاط الاقتصادي أو الباحثين فيه وذلك بتزويد معلومات متطورة بفضل تكنولوجيا المعلومات.

❖ الاقتراحات:

- ضرورة قيام الجامعات والمعاهد الفنية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي بشكل خاص والتعليم العالي بشكل عام

- بما أن الجامعات والمعاهد الفنية تمثل الأساس في تكوين المعرفة لدى الطلبة فان الأمر يتطلب ضرورة السعي بصورة دائمة ومتواصلة لتطوير قدرات أعضاء الهيئة التدريسية فيها سواء فيما يتعلق بمهاراتهم لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي
- الإكثار من الدراسات والبحوث والندوات التي تشخص وتقوم واقع أدوات تكنولوجيا المعلومات ومدى ملائمة استخدامها في المجالات المحاسبية المختلفة ومنها البحث العلمي المحاسبي أي ضرورة نشر ثقافة البحث العلمي بالاستفادة من هذه الأدوات واستحداث مواقع محاسبية متخصصة في شتى المجالات فضلا عن انتشار دوريات محاسبية الكترونية
- لابد من تحديث المناهج المحاسبية في ظل المعايير والإرشادات الدولية الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل المحاسبين
- ضرورة إنشاء قواعد بيانات لربط الجامعات والمعاهد الفنية بعضها ببعض.
- ضرورة استخدام محاسبين أكفاء يكون لهم الإلمام الكافي بالمعلومة المحاسبية وكذلك بالتكنولوجيا والبرامج المستخدمة.
- التركيز على تحسين وتطوير وسائل تكنولوجيا المعلومات .
- على المؤسسات اختيار برامج محاسبية حاسوبية تسمح لها بالتنبؤ ضمن قيم تأكيدية وشبه تأكيدية في مدة زمنية قصيرة كانت ام طويلة.

❖ آفاق الدراسة:

بعد إتمام معالجة الدراسة التي تطرقت بالمؤسسة محل الدراسة، نجد بأنه لا يمكن حصر موضوع تكنولوجيا المعلومات في دراسة واحدة بحكم تشعب جوانب الموضوع و تشابهه، و منه نرى إمكانية مواصلة البحث في جوانب لها صلة بالموضوع و تحتاج إلى تعمق أكثر، لأن دراستنا كانت محددة في تحليل هذا الموضوع من منظور أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية في مؤسسة سونلغاز بالمدية فقط و من هذا المنطلق نقترح إشكاليات من الموضوع لدراسات أخرى نصوغها كما يلي:

- دراسة هذا الموضوع من خلال توسيع قاعدة الاستبيان من خلال اعتماد عينات للعديد من المؤسسات و الإدارات العامة و الخاصة.
- إجراء المزيد من الدراسات لبيان أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على متغيرات أخرى غير الممارسات الممارسات المحاسبية .

قائمة المراجع

1) الكتب :

1. ابراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2009
2. احمد حلمي جمعة وآخرون ،**نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2014.
3. اسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1996.
4. احمد ماهر، **إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة 5، سنة 2015 .
5. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، دار واائل للنشر، عمان، الأردن.
6. أسعد حميد العالي ،**الادارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)**،الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر ،الأردن ، 2010.
7. باسمة فالح النعيمي ، المحاسبة المالية ، ج1 ، جامعة العلوم و التكنولوجيا ، صنعاء ،2012.
8. حمادة محمد الشاطا ، **النظرية العامة للأجور و المرتبات** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، سنة 1980.
9. راوية حسن، **السلوك التنظيمي المعاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.
10. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
11. سهيلة محمد عباس و آخرون، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر، لبنان سنة 2000 .
12. سنان الموسي، **إدارة الموارد البشرية وتأثير العولمة عليها**، دار مجلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، سنة، 2006.
13. شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، ج1 ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2008.
14.
15. صلاح الدين عبد الباقي، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2002.

16. طلآل محمد علي الجحاوي، فؤاد عبد المحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعالياتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان.

17. طارق الحاج .فليح حسن، **الاقتصاد الإداري**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،سنة 2000 .

18. عبد الله فرغلي، علي موسى ،تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق الالكتروني، ط1 ،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2008.

19. عبد الوهاب نصر على، شحاتة السيد شحاتة، **الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال**،دار الجامعة،الإسكندرية ،006

20. عادل صحن، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1985.

21. قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

22. قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

23. محمد صالح الحناوي و آخرون، **مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

24. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2009.

25. مهدي مأمون الحسين ، **نظم المعلومات المحاسبية واالادارية**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013.

26. محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحوسبة**، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2015.

27. محمد عقل ، **مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي** ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2009.

28. محمد الصيرفي ، **إدارة الموارد البشرية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2006.

29. نادر أحمد أبو شيخة، **إدارة الموارد البشرية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان سنة 2010 .

30. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج،1997.

31. وليد ناجي الحيالي، أصول المحاسبة المالية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،الجزء الأول، 2007.

32. يوسف حجيم الطائي و آخرون، **إدارة الموارد البشرية**، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006.

2) المذكرات و الأطروحات

1. البحري رشيدة، بوشنة فريدة، **اثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة احمد دراية –أدرار–،2016-2017.

2. بشير كاوجة،**دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحسين الاتصال الداخلي في المؤسسات الاستشفائية العمومية**، رسالة ماجستير، تخصص نظم المعلومات و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

3. بلقيدوم صباح، **اثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة على التسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية**/ اطروحة دوكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2012.

4. بوخلوة باديس، **الامثلية في تسيير خزينة المؤسسة دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة لمسيلة**، رسالة ماجستر، إدارة اعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،2002-2003.

5. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2013-2014.

6. حاج قويدر قورين، **أهمية بناء وتطوير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012-2013.

7. حمزة بوكفة ،"**اثر اتخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ، تخصص ادارة اعمال ، جامعة العربي بن المهيدي يام البواقي، 2007-2008.

8. خدة ياسر ، تومي نورالدين ، **محاسبة الأجور في الادارة العمومية** ، مذكرة ماستر محاسبة وتدقيق ، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة ،سنة 2017-2018 .

9. خليفة هشام ن لوز ابراهيم الخليل، **النظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تحسين جودة التقارير الداخلية**، مذكرة ماستر، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017.

10. رمال ايمان ، **تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر في علوم التسيير** ، جامعة اكلي محمد أولحاج –البويرة-،2017-2018 .

11. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بومرداس، 2013-2014.

12. سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015،

13. عبد الرزاق تومي،**تكنولوجيا المعلومات و دورها في التنمية الوطنية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر ،تخصص علم المكتبات ،جامعة قسنطية 2 ،2005-2006.

14. عجيلة حنان، **فعالية نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، 2011.

15. لعريفي عودة، **محددات الأجورو أثرها على العمالة في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، شلف سنة 2011 .

16. محمد يدو، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحديث الخدمة المصرفية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2007.

3) المقالات العلمية

1. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي، **بيئة المحاسبة و مؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية،بغداد ،2013 .
2. مصطفى عقاري، **التقارير المالية لمن؟**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2007.

4) الجرائد الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد ،11المؤرخة في 25 مارس 2009.

الملاحق

الملحق رقم: رقم (01):استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة استبيان

سيدي الفاضل، سيدتي الفاضلة، الآنسة المحترمة.

أهديكم أطيب التحيات و بعد .

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

– تخصص – محاسبة ، حول أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على الممارسات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية ، و لهدف المساهمة في إعداد تقييم لهذا الموضوع ، نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي ، بتعاونكم معنا عن طريق الإجابة الواضحة و الصادقة على الاستمارة التي وضعناها بين أيديكم من أجل السماح لنا بإتمام هذه الدراسة،

علما أن آرائكم ستكون موضع الثقة و سيتم التعامل معها بسرية تامة حيث ستستخدم في إطار البحث العلمي فقط.

مع الشكر والامتنان لتعاونكم معنا

المحور الأول : المعلومات الشخصية (الرجاء وضع إشارة (×) أمام الإجابة المناسبة)

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى العلمي : ليسانس ☐ ماستر/ماجستر ☐ دكتور ☐ مؤهل مهني ☐

المستوى الوظيفي : محاسب مالي ☐ محاسب معتمد ☐ مراجع خارجي (محافظ حسابات/خبير محاسبي) ☐

الخبرة المهنية : أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الثاني : جودة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى:

الرقم	العبـــــــــــارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	زيادة دقة (قلة الأخطاء) المعلومات المحاسبية					
02	وفرة المعلومة المحاسبية في التوقيت والمكان المناسبين					
03	انخفاض تكلفة المعلومات المحاسبية					
04	تسهيل عملية مقارنة المعلومات المحاسبية					
05	صعوبة التلاعب بالمعلومات المحاسبية					

المحور الثالث : كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة.

يؤدي الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى:

الرقم	العبـــــــــــارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية في المؤسسة					
02	توسيع مجال رقابة الإدارة العليا من خلال نظام المعلومات المحاسبية					
03	زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل البيانات المحاسبية					
04	زيادة فعالية تخزين واسترجاع البيانات المحاسبية					
05	تكامل نظام المعلومات المحاسبية مع أنظمة المعلومات الأخرى					

المحور الرابع : جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالمؤسسة.

يؤدي التبني الفعال لتكنولوجيا المعلومات إلى:

الرقم	العبـــــــــــارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تقليص الوقت المستغرق في إعداد القوائم المالية					
02	زيادة موثوقية القوائم المالية.					
03	توفير صورة صادقة عن وضعية المالية للمؤسسة					
04	انخفاض ممارسات الغش والتلاعب بالقوائم المالية					
05	زيادة جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية					

الملحق رقم(02) : معاملات الارتباط سبيرمان

Correlations

			العبارة1	العبارة2	العبارة3	العبارة4	العبارة5	المحور1
Spearman's rho	العبارة1	Correlation Coefficient	1,000	,201	,137	,308*	,520**	,619**
		Sig. (2-tailed)	.	,208	,393	,050	,000	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة2	Correlation Coefficient	,201	1,000	,586**	,516**	,246	,620**
		Sig. (2-tailed)	,208	.	,000	,001	,122	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة3	Correlation Coefficient	,137	,586**	1,000	,491**	,496**	,756**
		Sig. (2-tailed)	,393	,000	.	,001	,001	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة4	Correlation Coefficient	,308*	,516**	,491**	1,000	,304	,606**
		Sig. (2-tailed)	,050	,001	,001	.	,053	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة5	Correlation Coefficient	,520**	,246	,496**	,304	1,000	,842**
		Sig. (2-tailed)	,000	,122	,001	,053	.	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	المحور1	Correlation Coefficient	,619**	,620**	,756**	,606**	,842**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	41	41	41	41	41	41

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة6	العبارة7	العبارة8	العبارة9	العبارة10	المحور2
Spearman's rho	العبارة6	Correlation Coefficient	1,000	,431**	,175	,382*	,297	,703**
		Sig. (2-tailed)	.	,005	,275	,014	,059	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة7	Correlation Coefficient	,431**	1,000	,197	,108	,486**	,627**
		Sig. (2-tailed)	,005	.	,218	,501	,001	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة8	Correlation Coefficient	,175	,197	1,000	,520**	,297	,555**
		Sig. (2-tailed)	,275	,218	.	,000	,059	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة9	Correlation Coefficient	,382*	,108	,520**	1,000	,486**	,715**
		Sig. (2-tailed)	,014	,501	,000	.	,001	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة10	Correlation Coefficient	,297	,486**	,297	,486**	1,000	,732**
		Sig. (2-tailed)	,059	,001	,059	,001	.	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	المحور2	Correlation Coefficient	,703**	,627**	,555**	,715**	,732**	1,000
		Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	41	41	41	41	41	41

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة11	العبارة12	العبارة13	العبارة14	العبارة15	المحور3
Spearman's rho	العبارة11	Correlation Coefficient	1,000	,198	,149	,020	,189	,301
		Sig. (2-tailed)	.	,214	,352	,903	,236	,055
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة12	Correlation Coefficient	,198	1,000	,605**	,758**	,557**	,852**
		Sig. (2-tailed)	,214	.	,000	,000	,000	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة13	Correlation Coefficient	,149	,605**	1,000	,638**	,407**	,767**
		Sig. (2-tailed)	,352	,000	.	,000	,008	,000
		N	41	41	41	41	41	41
	العبارة14	Correlation Coefficient	,020	,758**	,638**	1,000	,629**	,892**
		Sig. (2-tailed)	,903	,000	,000	.	,000	,000

		N	41	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,189	,557**	,407**	,629**	1,000	,760**
	العبارة15	Sig. (2-tailed)	,236	,000	,008	,000	.	,000
		N	41	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,301	,852**	,767**	,892**	,760**	1,000
	المحور3	Sig. (2-tailed)	,055	,000	,000	,000	,000	.
		N	41	41	41	41	41	41

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			العبارة12	العبارة13	العبارة14	العبارة15	المحور3
		Correlation Coefficient	1,000	,605**	,758**	,557**	,857**
	العبارة12	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000	,000
		N	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,605**	1,000	,638**	,407**	,775**
	العبارة13	Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,008	,000
		N	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,758**	,638**	1,000	,629**	,922**
Spearman's rho	العبارة14	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000	,000
		N	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,557**	,407**	,629**	1,000	,761**
	العبارة15	Sig. (2-tailed)	,000	,008	,000	.	,000
		N	41	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,857**	,775**	,922**	,761**	1,000
	المحور3	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	.
		N	41	41	41	41	41

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

			المحور1	المحور2	المحور3	الاستبيان
		Correlation Coefficient	1,000	,712**	,555**	,838**
Spearman's rho	المحور1	Sig. (2-tailed)	.	,000	,000	,000
		N	41	41	41	41

		Correlation Coefficient	,712**	1,000	,626**	,853**
	المحور2	Sig. (2-tailed)	,000	.	,000	,000
		N	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,555**	,626**	1,000	,886**
	المحور3	Sig. (2-tailed)	,000	,000	.	,000
		N	41	41	41	41
		Correlation Coefficient	,838**	,853**	,886**	1,000
	الاستبيان	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	.
		N	41	41	41	41

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم(03) : اختبار الثبات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,689	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,665	5

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,847	4

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,870	14

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
الاستبيان	,094	41	,200*	,956	41	,111

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (04) : الخصائص الديمغرافية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	35	85,4	85,4	85,4
	انثى	6	14,6	14,6	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المستوى العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مؤهل مهنى	7	17,1	17,1	17,1
	ليساتنس	18	43,9	43,9	61,0
	ماستر/ماجستير	14	34,1	34,1	95,1
	دكتوراه	2	4,9	4,9	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

المركز الوظيفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب مالي	26	63,4	63,4	63,4
	محاسب معتمد	7	17,1	17,1	80,5
	مراجع خارجي	8	19,5	19,5	100,0
	Total	41	100,0	100,0	

الخبرة المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	14	34,1	34,1	34,1

من 5 سنوات إلى 10 سنوات	6	14,6	14,6	48,8
من 10 سنوات إلى 15 سنة	11	26,8	26,8	75,6
أكثر من 15 سنة	10	24,4	24,4	100,0
Total	41	100,0	100,0	

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة1	41	4,37	,662	,103
العبارة2	41	4,56	,550	,086
العبارة3	41	4,22	,936	,146
العبارة4	41	4,71	,512	,080
العبارة5	41	3,63	1,318	,206
المحور1	41	4,2976	,56767	,08865

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة6	41	4,22	,822	,128
العبارة7	41	4,32	,756	,118
العبارة8	41	4,49	,637	,100
العبارة9	41	4,54	,674	,105
العبارة10	41	4,24	,734	,115
المحور2	41	4,3610	,47586	,07432

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العبارة12	41	3,80	1,100	,172
العبارة13	41	3,85	1,014	,158
العبارة14	41	3,54	1,227	,192
العبارة15	41	3,93	,985	,154
المحور3	41	3,7805	,89825	,14028

الملحق رقم (05): اختبار الفرضيات

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور1	41	4,2976	,56767	,08865

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور1	14,636	40	,000	1,29756	1,1184	1,4767

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور2	41	4,3610	,47586	,07432

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور2	18,313	40	,000	1,36098	1,2108	1,5112

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
المحور3	41	3,7805	,89825	,14028

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور3	5,564	40	,000	,78049	,4970	1,0640

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية	41	4,1463	,55565	,08678

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الممارسات المحاسبية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية	13,210	40	,000	1,14634	,9710	1,3217